الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund

الصندوق

العدد 107 يونيو 2021

احتفالا باليوم العالمي للاجئين

الصندوق يعزز شراكاته الدولية لمساعدة اللاجئين حول العالم

5 يونيو

اليوم العالمي

للبيئة

مشروع ترينجانو لزيت النخيل
في ماليزيا

المحتويات

4 اجتماعات
مجلس إدارة الصندوق يوافق على تقديم قروض ومنح لعدد من الدول النامية لدعم التنمية والبنية التحتية فيها

6 اتفاقيات
الصندوق الكويتي يوقع اتفاقية منحة مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي بمبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي

12 الأخبار
الصندوق الكويتي للتنمية يحول 17 مليون دينار كويتي لصالح السكنية

18 تقارير
الصندوق الكويتي: منحة إعمار قطاع غزة ساهمت في تأهيل البنية التحتية المُدمرة وأنعشت الاقتصاد.

30 ملف العدد
الصندوق الكويتي يعزز شراكاته الدولية لمساعدة اللاجئين حول العالم

34 مقابلات
البرجس: الصندوق الكويتي من صناديق التنمية الأولى في العالم وتعاونه مع جمعية الهلال الأحمر مميز ومثمر جداً

44 دراسات
آثار أزمة جائحة كورونا على القطاع الزراعي

50 مقالات
مساهمة الصندوق الكويتي في مبادرة مجموعة العشرين الخاصة بتأجيل سداد خدمة الديون للدول الأشد فقراً

52 في وداعه
البدر يودع الصندوق بعد عطاء دام لأكثر من 40 عاماً

نشرة شهرية تصدر في دولة الكويت عن الصندوق الكويتي للتنمية تهتم بشؤون التنمية في العالم

رئيس التحرير
غانم الغنيمان

إشراف
طارق المنيس

مدير التحرير
منى العياف

أسرة المجلة
أحمد حيدر
شريفة الصباح
محمد المؤمن

تصوير
ناصر الأذينة
فاطمة التركيت
عبدالوهاب الفرحان

التصميم والاخراج
أحمد حيدر
محمد المؤمن
كوثر البهبهاني

المقالات والتقارير والآراء المنشورة في هذه النشرة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصندوق، وفي حالة الاقتباس لابد من الإشارة للمصدر

المراسلات: بإسم مدير تحرير النشرة
ص.ب 2921 الصفاة 13030 الكويت
تلفون: 22999600
فاكس: 22999690
البريد الإلكتروني:
MEDIA@KUWAIT-FUND.ORG

قرارات مجلس إدارة الصندوق

12 مليون دينار كويتي لمحطة كهرباء بباكستان و12 مليون لطريق بالسنغال و8 ملايين أخرى لمدارس بكوت ديفوار

عقد مجلس إدارة الصندوق جلسته الأولى لسنة 2021 يوم الأربعاء الموافق 2021/01/20 ، حيث وافق بجلسته هذه على مايلي:

1) خطة إدارة التدقيق الداخلي للسنة المالية 2020 / 2021.
2) التقرير السنوي الثامن والخمسون (2019 – 2020).
3) تقديم قرض بمبلغ 8 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتجهيز ثلاثة مدارس ثانوية نموذجية للبنات في جمهورية كوت ديفوار.
4) تقديم قرض بمبلغ 5 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع التطوير الزراعي وخدماته في جمهورية بنين.
5) تقديم قرض بمبلغ 3.5 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع تشييد وتجهيز المستشفى الجهوي بمدينة (مبالمايو) في جمهورية الكاميرون.
6) تقديم قرض بمبلغ 12 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل طريق (كدريا – باكل) في جمهورية السنغال.
7) تقديم قرض بمبلغ 6 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع برنامج عمليات بنك أوغندا للتنمية المحدود للسنوات 2020 – 2024 في جمهورية أوغندا.
8) تقديم قرض بمبلغ 12 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع محطة (جمشورو) فوق الحرجة لتوليد الكهرباء في جمهورية باكستان الإسلامية.
9) تقديم قرض إضافي بمبلغ 630 ألف دينار كويتي لتمويل مشروع تطوير ثلاث مستشفيات متخصصة في فريتاون وتعديل إتفاقية القرض رقم (830) المعقودة بتاريخ 2011/05/30 والمعدلة بتاريخ 2015/11/02 في جمهورية سيراليون.
10) تقديم قرض إضافي بمبلغ 1.63 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتجهيز مستشفى شيناندیغا الإقليمي وتعديل إتفاقية القرض رقم (899) المعقودة بتاريخ 2014/10/17 في جمهورية نيكاراغوا.
11) الإسهام في الإزادة الثانية عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

كما وافق مجلس إدارة الصندوق في جلسته الثانية لسنة 2021 يوم الأحد الموافق 2021/05/23 ، على التوصيات الواردة التالية:

أولاً: السياسة العامة والقواعد الإرشادية الخاصة بمنح الصندوق الكويتي.

ثانياً: اللائحة المعدلة لمهام لجنة القروض والمنح المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ثالثاً: الموافقة من حيث المبدأ على البرنامج المقترح لعمليات الصندوق الكويتي للسنة المالية 2022/2021 والذي يشمل المشاريع التالية المبينة ادناه:

رابعاً: الموافقة على ما يلي:

- تقديم منحة بقيمة 750 ألف دينار كويتي لجمهورية مصر العربية لتمويل اعداد دارسة الجدوى الفنية والإقتصادية والبيئية لمشروع ربط السكك الحديدية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان.
- تقديم منحة بقيمة 20 مليون دولار أمريكي لدعم الوضع الإنساني في الجمهورية اليمنية متضمنة المبلغ الغير مستغل والبالغ 5.4 مليون دولار أمريكي ضمن منحة الإستجابة للإحتياجات الإنسانية في البلدان الأكثر تأثيراً بالمجاعة ووباء الكوليرا.

الدولة	مشاريع برنامج العمليات للسنة المالية 2021 / 2020
بوركينافاسو	● تطوير الزراعة المروية في منطقة سونو كوري
كوت ديفوار	● بناء وتجهيز مستشفى جامعي بمدينة أبوبو
سيراليون	● انشاء وتجهيز المركز الوطني للتشخيص وعلاج السرطان
غينيا	● طريق همدالي – سونفونيا
مالي	● طريق ساندیري – نيورو
غامبيا	● تحسين وتوسعة طريق بيرتل – هاردنغ
السنغال	● طريق أورفودية – ماتام
رواندا	● طريق روبنغيار – موهانغا (المقطع الثالث : نيانغ – موهانغا)
فيتنام	● تطوير البنية التحتية الريفية في منطقة باك ها في محافظة لو كاي
باكستان	● سد محمند الكهرومائي (التمويل سيكون على قرضين موزعين على سنتين ماليتين)
أوزبكستان	● إنشاء وتطوير رياض الأطفال بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص

● تقديم منحة بقيمة 160 ألف دولار أمريكي للإسهام في تمويل السنة الثانية من المرحلة الاربعة لبوابة التنمية العربية .

● تقديم منحة بقيمة 4.0 مليون دينار كويتي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للإسهام في تمويل مشروع التكيف والصمود للعواصف الرملية والترابية العابرة للحدود بين جمهورية العراق ودولة الكويت.

● اطلع المجلس على القرار التمريري رقم (2) لسنة 2021 بشأن الموافقة على تقديم قرض ثان لتمويل مشروع تطوير شبكة نقل الكهرباء جهد 400 كيلو فولت (برنامج التوازن المالي) وتعديل اتفاقية القرض رقم (1025) المعقودة بتاريخ 2019/12/14 في مملكة البحرين، والقرار التمريري رقم (3) لسنة 2021 بشأن الموافقة على تقديم قرض لتمويل مشروع محطة توليد كهرباء دامرجوغ وتوسعة شبكة النقل (المرحلة الأولى) في جمهورية جيبوتي.

كما وافق المجلس على ما يلي :

1) تقديم قرض بمبلغ 18.2 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع ميناء صباح الأحمد الصباح للغاز المسال في المملكة الأردنية الهاشمية.

2) تقديم قرض ثان بمبلغ 15 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع توسعة وتطوير مطار فيلانا الدولي (سابقاً مطار إبراهيم ناصر الدولي) في جمهورية المالديف.

3) تقديم قرض بمبلغ 4.5 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع الزراعة الأسرية في جمهورية غينيا بيساو.

4) تقديم قرض بمبلغ 10 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع طريق سيفاري جاو (المقطع بوري – دوينتاز) في جمهورية مالي.

5) تقديم قرض اضافي بمبلغ 3.8 مليون دينار كويتي لتمويل تطوير مياه الأراضي المنخفضة في ليسوتو المرحلة الثالثة – منطقة بوتا بوتيه في مملكة ليسوتو.

6) تقديم قرض بمبلغ 8.5 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع طريق إسيكول الدائري (مقطع كورومدو – بالباي) في جمهورية قرغيزستان.

لتعزيز التعاون الفني والعمل المشترك في مجالات تمويل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية

الصندوق الكويتي يوقع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تعزيز التعاون الفني والعمل المشترك بين الطرفين في مجالات تمويل التنمية الإقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

وشملت المذكرة آلية التنسيق الثنائي للاستجابة للأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية وتبادل الخبرات الفنية والمعلومات خاصة في البلدان التي يوجد فيها لكلا المؤسستين برامج نشطة.

وتشمل مجالات التعاون الواردة في مذكرة التفاهم التشاور وتنسيق العمليات في البلدان المستفيدة من نشاط المؤسستين وتبادل المعلومات حول المشاريع والبرامج المؤهلة للدعم بالإضافة إلى إقامة ورش عمل متعلقة في البرامج ذات الإهتمام المشترك.

ووقع مذكرة التفاهم مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية السابق عبدالوهاب البدر وعن جانب الأمم المتحدة مدير البرنامج أخيم شتاينر.

مدير عام الصندوق السابق عبدالوهاب البدر ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيم شتاينر أثناء توقيع الإتفاقية

للإسهام في تمويل مشروع تحسين ظروف الإيواء والرعاية الصحية للاجئين الروهينغا

الصندوق الكويتي يوقع اتفاقية منحة مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي بمبلغ 2.5 مليون دولار

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية منحة إغاثة انسانية مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي، يقدم الصندوق بمقتضاها منحة قدرها 2.5 مليون دولار أمريكي للإسهام في تمويل مشروع تحسين ظروف الإيواء والرعاية الصحية للاجئين من أقلية الروهينغا في مقاطعة (كوكس بازار) في جمهورية بنغلاديش الشعبية.

السيد عبدالوهاب البدر - مدير عام الصندوق السابق، وسعادة الأمين العام في الهلال الأحمر الكويتي مها البرجس بعد توقيع الإتفاقية

ووقع على الإتفاقية نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية المدير العام السابق السيد/ عبدالوهاب البدر، في حين وقع على المنحة نيابة عن جمعية الهلال الأحمر الكويتي أمينها العام السيدة / مها البرجس.

يهدف المشروع الى تحسين الظروف المعيشية لأكثر من 1,200 أسرة (حوالي 6,000 فرد) من اللاجئين الروهينغا في مقاطعة (كوكس بازار) في جمهورية بنغلاديش الشعبية من خلال تزويدهم بمساكن آمنة ومستدامه وتعزيز حمايتهم وسلامتهم، مع توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية ورفع الوعي الصحي المجتمعي لهم.

وتقدر فترة تنفيذ المشروع بحوالي سنتين ويتكون المشروع من الأعمال والعناصر التالية:

- تشييد 1,200 مسكن للإيواء بمساحة بناء إجمالية تقدر بحوالي 20,400 متر2، أي بما يعادل حوالي 17 متر2 للمسكن، وذلك حسب التصاميم الهندسية المعتمدة لدى حكومة بنغلاديش والمنظمات الأممية المتخصصة.
- توفير 1,200 حزمة مواد تشمل أغطية وأواني للطهي وأنظمة للإضاءة بالطاقة الشمسية.
- إنشاء مراكز تعليمية ومساجد.
- تشغيل 3 مراكز صحية لمدة سنتين.
- تدريب 100 عامل لتقديم الخدمات الصحية التوعوية تتعلق بصحة الأم والطفل والتغذية والنظافة الشخصية والإسعافات الأولية.

وتعد هذه المنحة جزء من مساهمات الصندوق الكويتي في تأدية التزام حكومة دولة الكويت في إغاثة اللاجئين الروهينغا في جمهورية بنغلاديش الشعبية، حيث أصدر مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 2018/01/10 قرارا بتخصيص منحة قدرها 4 مليون دولار أمريكي للإسهام في تقديم المساعدات الإغاثية العاجلة للاجئين من أقلية الروهينغا في بنغلاديش، وكذا بتاريخ 2020/10/27 قراراً بتخصيص منحة إضافية قدرها مليون دولار أمريكي، ليصبح إجمالي المبلغ المخصص لذات الغرض 5 مليون دولار أمريكي.

وتكرس إتفاقية المنحة مذكرة التفاهم المبرمة بتاريخ 2018/07/31 بين الصندوق الكويتي والجمعية، والتي تهدف الى تفعيل التعاون في مجالات الأنشطة الإغاثية والإنسانية المشتركة بين الطرفين.

وقد سبق أن قدم الصندوق الكويتي لجمعية الهلال الأحمر الكويتي منحة بقيمة مليون دولار أمريكي للإسهام في إغاثة لاجئي الروهينغا في جمهورية بنغلاديش الشعبية في إطار التزام حكومة دولة الكويت لإغاثة لاجئي الروهينغا عبر مؤسساتها وهيئاتها الإسلامية والخيرية.

للإسهام في مشروع تطوير شبكة نقل الكهرباء جهد 400 كيلو فولت

الصندوق يوقع اتفاقية قرض ثان مع مملكة البحرين بقيمة 30 مليون دينار كويتي

مدير عام الصندوق السابق عبدالوهاب البدر وسعادة السفير البحريني أثناء توقيع الإتفاقية

وقع الصندوق الكويتي للتنمية إتفاقية قرض ثان مع مملكة البحرين، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا لحكومة المملكة بقيمة 30.3 **مليون دينار كويتي (حوالي** 100 **مليون دولار أمريكي) وذلك للإسهام في تمويل مشروع تطوير شبكة نقل الكهرباء جهد** 400 **كيلو فولت (برنامج التوازن المالي).**

وقع إتفاقية القرض الثاني نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية مديره العام السابق السيد عبدالوهاب البدر، في حين وقعها نيابة عن حكومة مملكة البحرين سفيرها لدى دولة الكويت سعادة السيد صلاح المالكي.

ويهدف المشروع إلى خفض تيارات القصر المرتفعة للتشغيل الآمن للمعدات، وتوفير مرونة أعلى في الشبكة، ونقل الطاقة الكهربائية بإعتمادية وبشكل إقتصادي، وتصريف الطاقة المنتجة من محطة راس لقرين المرتقبة على جهد 400 كيلو فولت، ورفع قدرة وكفاءة شبكات نقل الكهرباء، وتبادل الطاقة الكهربائية مع شبكة الربط الخليجي بشكل إقتصادي.

يتضمن المشروع إنشاء ثلاث محطات تحويل جهد 220/400 كيلو فولت في مناطق الحد وأم الحصم والرفاع، ومحطة ربط جهد 400 كيلو فولت في منطقة راس لقرين، ومد كابلات أرضية جهد 400 كيلو فولت لربط المحطات الجديدة بمحطات التحويل القائمة وبالشبكة الوطنية، وتعزيز شبكة 220 كيلو فولت وأعمال التعديلات اللازمة للربط بين الشبكتين كما يشمل المشروع الخدمات الإستشارية.

ويمثل قرض الصندوق الثاني الخاص بمشروع تطوير شبكة نقل الكهرباء جهد 400 كيلو فولت (برنامج التوازن المالي) القرض التاسع عشر الذي يقدمه لتمويل مشاريع في مملكة البحرين.

وسبق أن قدم الصندوق للمملكة 18 قرضا بقيمة إجمالية بلغت حوالي 179.8 مليون دينار كويتي (حوالي 592.35 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات، سحب منها حوالي 175.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تمثل حوالي 97.6 بالمئة من إجمالي قيمة القروض، وسدد منها حوالي 104.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تمثل حوالي 57.6 بالمئة من ذلك الإجمالي.

إضافة إلى ذلك، قدم الصندوق لمملكة البحرين 14 **منحة بقيمة** 38.4 **مليون دينار كويتي (حوالي** 126.5 **مليون دولار أمريكي)، كما يقوم الصندوق بإدارة منحة قدمتها حكومة دولة الكويت بقيمة** 1.5 **مليار دولار أمريكي وذلك في إطار برنامج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لتنمية دول المجلس.**

للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل طريق (كدريا - باكل)

الصندوق الكويتي يوقع اتفاقية قرض مع السنغال بقيمة 12 مليون دينار كويتي

الجانبان الكويتي والسنغالي يوقعان الاتفاقية

وقع الصندوق الكويتي للتنمية إتفاقية قرض مع جمهورية السنغال، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا مقداره 12 مليون دينار كويتي (حوالي 39.6 مليون دولار أمريكي)، وذلك للإسهام في تمويل مشروع إعادة تأهيل طريق (كدريا – باكل).

وقع إتفاقية القرض نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية السيد/ عبدالوهاب البدر – المدير العام السابق، في حين وقعها نيابة عن جمهورية السنغال سعادة السفير/ عبدالأحد إمباكي - سفير جمهورية السنغال لدى دولة الكويت .

ويهدف المشروع إلى تلبية الطلب المتزايد على نقل الركاب والبضائع إلى المنطقة الشرقية للسنغال، وذلك لتنشيط النشاطات التجارية مع البلدان المجاورة، ويساهم في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في منطقة المشروع. ويهدف المشروع أيضاً إلى خفض تكاليف تشغيل المركبات وتكلفة صيانة الطرق، وكذلك خفض زمن الإنتقال. وسيساهم المشروع في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة أهمها الأهداف رقم واحد (القضاء على الفقر)، ورقم ثمانية (العمل اللائق والنمو الإقتصادي)، ورقم تسعة (الصناعة والإبتكار والبنية التحتية)، ورقم أحد عشر (المدن والمجتمعات المستدامة) ، ورقم سبعة عشر (الشراكة من أجل الأهداف).

يتضمن المشروع إعادة تأهيل طريق كدريا - باكل بطول حوالي 73 كم من الطريق القومي (RN 1) ، ويتكون من مسارين بعرض حوالي 7.2 م ، مع أكتاف جانبية بعرض 1.5م من كل جانب. كما يشمل المشروع تشييد جميع مستلزمات تصريف المياه الطولي والعرضي والمنشآت من الجسور، والسلامة المرورية . كما يشمل المشروع الدعم المؤسسي ، وتقديم الخدمات الإستشارية الهندسية اللازمة لمراجعة التصاميم التفصيلية وإعداد وثائق المناقصات والإشراف على التنفيذ.

يمثل قرض الصندوق آنف الذكر القرض 32 الذي يقدمه للسنغال، حيث سبق أن قدم لها 31 قرضاً لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 131.2 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 433 مليون دولار أمريكي، سحب منها حوالي 105 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تمثل حوالي 81% من إجمالي قيمة القروض، وسدد منها حوالي 56 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تمثل حوالي 43% من ذلك الإجمالي. كما قدم الصندوق لها ثلاث معونات فنية بقيمة حوالي 663 ألف دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 2.19 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى منحتين قدمتهما دولة الكويت إلى السنغال ، الأولى بقيمة 5.1 مليون دولار أمريكي للبرنامج العاجل للمياه، والثانية بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي لمنحة صندوق الحياة الكريمة.

للإسهام في تمويل مشروع محطة توليد كهرباء (دامرجوغ) وتوسعة شبكة النقل

الصندوق يوقع اتفاقية قرض مع جيبوتي بمبلغ قيمته 9 مليون دينار كويتي

وقع الصندوق الكويتي للتنمية إتفاقية قرض مع جمهورية جيبوتي بقيمة تسعة ملايين دينار كويتي (حوالي 29.7 مليون دولار أمريكي) للإسهام في تمويل مشروع محطة توليد كهرباء (دامرجوغ) وتوسعة شبكة النقل (المرحلة الأولى) بسعة 50 ميغاوات. كما تم التوقيع على إتفاقية مشروع بشأن تنفيذ المشروع بين الصندوق الكويتي للتنمية ومؤسسة جيبوتي للكهرباء التي تقوم بتنفيذ المشروع.

وقع إتفاقية القرض والمشروع نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية السيد عبدالوهاب البدر – المدير العام السابق، بينما وقعها نيابة عن جمهورية جيبوتي سعادة السفير محمد علي مؤمن – سفير جمهورية جيبوتي لدى دولة الكويت.

يهدف المشروع إلى تعزيز التنمية الإقتصادية في جيبوتي، حيث سيسهم في تلبية جزء من الطلب على الكهرباء والحد من إنقطاع خدمات الكهرباء وتقليل الإعتماد على إستيراد الكهرباء من الخارج.

يتكون المشروع من إنشاء وتجهيز محطة (دامرجوغ) الحرارية للطاقة بقدرة 50 ميغاواط كمرحلة أولى يمكن توسيعها إلى 100 ميغاواط، ويشمل نظام تخزين ومعالجة الوقود، وقواطع كهربائية تعمل بجهد 230 كيلو فولت.

كما يتضمن المشروع إنشاء محطتين تحويل جديدتين لنقل الطاقة (دامرجوغ) و(ناغاد)، وتوسيع محطتين تحويل قائمتين لنقل الطاقة (بولاوس) و(بالمري)، وإنشاء شبكة نقل هوائية، ومد الكابلات الأرضية لنقل الطاقة الكهربائية التي سيتم إنتاجها من محطة التوليد. ومن المتوقع الإنتهاء من تنفيذ المشروع بحلول نهاية عام 2023.

وسيكون هذا القرض هو القرض السادس عشر الذي يقدمه الصندوق إلى جمهورية جيبوتي، حيث سبق أن قدم لها 15 قرضا لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة. بلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض 86.2 مليون دينار كويتي، سحب منها حوالي 78.0 مليون دينار كويتي حتى 2021/03/29، وتم سداد 25.5 مليون دينار كويتي منها.

للإسهام في تمويل بناء وتجهيز مركز لعلاج ومكافحة مرض السرطان

الصندوق الكويتي يوقع اتفاقية قرض مع تشاد بقيمة 7 مليون دينار كويتي

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية قرض مع جمهورية تشاد، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا بقيمة سبعة ملايين دينار كويتي (نحو 23.8 مليون دولار أمريكي) للإسهام في تمويل مشروع بناء وتجهيز مركز لعلاج ومكافحة مرض السرطان في العاصمة انجامينا.

ووقع على إتفاقية القرض نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية السيد/ عبدالوهاب البدر – المدير العام السابق، في حين وقعتها نيابة عن حكومة تشاد سعادة السيدة/ البتول زكريا – سفيرة جمهورية تشاد لدى البلاد.

يهدف المشروع إلى دعم وتطوير القطاع الصحي في تشاد من خلال المساهمة في علاج وتحسين نوعية حياة الأشخاص الذين يعانون من مرض السرطان. يتألف المشروع من بناء أول مركز للسرطان في العاصمة إنجامينا، ويغطي مساحة قدرها 13,000 متر مربع ويستوعب حوالي 50 سريرا. ومن المتوقع أن يبدأ في تنفيذ المشروع في منتصف عام 2021، ويتضمن المشروع توريد وتركيب المعدات والأثاث الطبي المطلوب، والخدمات الإستشارية، والتدريب والدعم المؤسسي، ويتكون من الأعمال التالية:

1) الأعمال المدنية اللازمة لبناء مركز جديد للسرطان، والذي يشمل وحدة العلاج الإشعاعي، وحدة العلاج الكيميائي، وحدة الأورام الطبية، وحدة الرعاية التلطيفية، وحدة الطوارئ والجراحة، وتشمل أيضا مبنى الإدارة والإستقبال، أجنحة المستشفى، العيادات الخارجية، المختبر، والصيدلية، وإقامة الطاقم الطبي وجميع الخدمات المساعدة للمستشفى.

2) شراء وتركيب المعدات والأثاث الطبي وغير الطبي (معدات علاج الأورام ومعدات المختبرات والأسرة الطبية والأثاث الإداري).

3) التدريب وبناء القدرات: تدريب الأطباء والممرضين والفنيين على تقديم خدمات علاج الأورام وتشغيل وصيانة المعدات الطبية.

ويمثل قرض الصندوق الكويتي هذا القرض الثامن لجمهورية تشاد، حيث سبق أن قدم الصندوق إلى الجمهورية سبعة قروض بلغ إجماليها حوالي 26.2 مليون دينار كويتي، سحب منها حوالي 8.2 مليون دينار كويتي.

للإسهام في تمويل مشروع إنشاء جسر (بانغوشي)

الصندوق الكويتي يوقع اتفاقية قرض مع بنغلاديش بقيمة 14.5 مليون دينار

وقع الصندوق الكويتي للتنمية إتفاقية قرض مع جمهورية بنغلاديش الشعبية، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا مقداره 14.5 مليون دينار كويتي، وذلك للإسهام في تمويل مشروع إنشاء جسر (بانغوشي).

وقع إتفاقية القرض نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية السيد عبدالوهاب البدر - المدير العام السابق، في حين وقعها نيابة عن حكومة بنغلاديش سفيرها لدى دولة الكويت سعادة اللواء محمد عشيق الزمان.

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة الجنوبية الغربية من بنغلاديش، بالإضافة إلى تيسير حركة المرور وحركة النقل للركاب والبضائع عن طريق الربط المباشر بين المناطق الجنوبية والعاصمة (دكا).

يتكون المشروع من أعمال تشييد جسر خرساني عبر نهر (بانغوشي) على الطريق القومي (R-773) بين مقاطعتين (ساين بورد) و(بوغي) في منطقة (مورلنغزى).

ويشمل المشروع أعمال وصلات طرق مداخل الجسر كما يشمل منشآت الصرف السطحي وأعمال الخدمات لتركيب أنابيب نقل الكهرباء والغاز وأعمال الحماية والسلامة المرورية ومنشآت تحصيل رسوم عبور الجسر والحماية البيئية، بالإضافة إلى أعمال حماية جوانب النهر.

ويتضمن المشروع الدعم المؤسسي، بالإضافة للخدمات الإستشارية لإعداد التصاميم الهندسية التفصيلية ووثائق المناقصة والإشراف على التنفيذ.

ويغطى قرض الصندوق المقترح وقدره 14.5 مليون دينار كويتي نحو 66 بالمئة من إجمالي تكاليف المشروع، بينما ستتكفل حكومة بنغلاديش بتغطية باقي تكاليف المشروع وأية زيادة قد تطرأ عليها.

ويمثل قرض الصندوق آنفا الذكر القرض الخامس والعشرون الذي يقدمه لجمهورية بنغلاديش الشعبية، حيث سبق أن قدم لها 24 قرضا لتمويل مشاريع في قطاعات النقل والطاقة والمياه بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 181.2 مليون دينار كويتي.

كما قدم الصندوق لبنغلاديش ثلاث معونات فنية قيمتها حوالي 422.9 ألف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية في قطاع النقل.

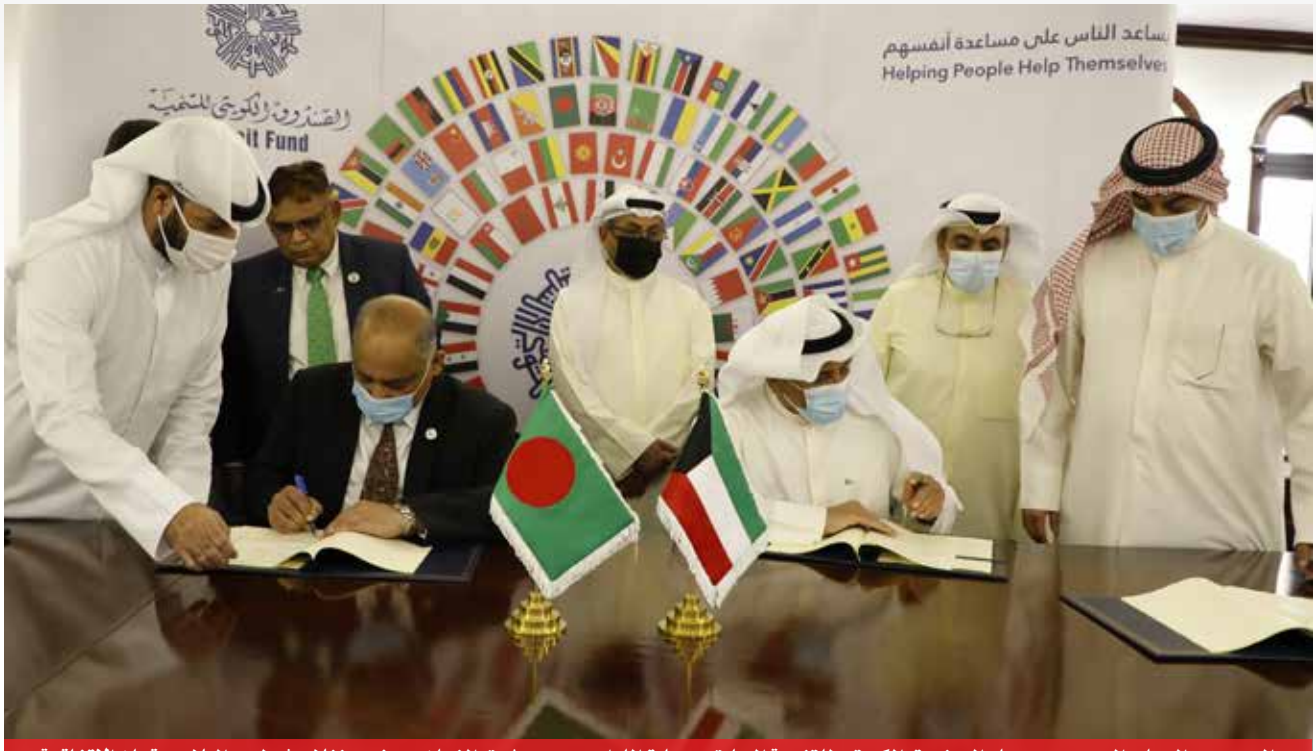

السيد عبدالوهاب البدر - مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية السابق وسعادة اللواء محمد عشيق الزمان - سفير بنغلاديش لدى البلاد يوقعان الاتفاقية

أكد ان الكويت قدمت تعهدا بقيمة 500 مليون دولار امريكي لصالح مشاريع تنموية

السفير الكويتي في تونس يستعرض جهود الصندوق في دعم مختلف المشاريع التنموية

أكد سفير دولة الكويت لدى تونس علي الظفيري أن العمل الخيري للمؤسسات الرسمية والقطاع الأهلي بدولة الكويت شريك أساسي ومهم في تنمية العلاقات الثنائية مع تونس.

السفير على الظفيري يتحدث إلى الإذاعة التونسية

مشروع سد سيدي سالم في ولاية باجة بشمال غرب تونس

مشروع تطوير الطريق السريع في ولاية قفصة بجنوب غرب تونس

واستعرض السفير الظفيري، في لقاء مع الإذاعة الوطنية التونسية، ما يقوم به الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في تونس من دعم لمختلف المشاريع التنموية لاسيما الصحية والتعليمية «والتي تدخل بشكل مباشر لتقدم خدمات أفضل لشريحة كبيرة من المحتاجين».

وقال أن العمل الخيري الكويتي يعد رافداً من روافد العمل الدبلوماسي مؤكداً متانة وصلابة العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين، مبينا أن العمل الخيري الكويتي في تونس يتم بشكل كامل بالتنسيق المباشر مع الدولة التونسية ومؤسساتها المختلفة وتحت اشراف من سفارة دولة الكويت.

وأشار الى أن الكويت قدمت عام 2016، خلال مؤتمر «استثمار تونس»، تعهداً بقيمة 500 مليون دولار امريكي من خلال قروض من الصندوق الكويتي بمعدل 100 مليون دولار أمريكي سنوياً لصالح مشاريع تنموية في تونس خصص جزء كبير منها للقطاع الصحي لإنشاء أربعة مستشفيات في ولايات تونسية، مضيفاً أنه تم إلحاق تلك الإتفاقية بأخرى لتجديد 25 غرفة طوارئ في العديد من الولايات التونسية.

وأشار الى نشاط القطاع الخيري الأهلي الكويتي في تونس، موضحاً أنه تم «مؤخراً تدشين مركز صحي متكامل في ولاية جندوبة شمال تونس على نفقة القطاع الأهلي الكويتي».

وحول المساهمات في القطاع التعليمي، أكد الظفيري ان دولة الكويت ومؤسساتها الخيرية المختلفة التي تعمل في تونس لم تدخر جهداً في هذا المجال، لافتاً إلى أنه تم الإتفاق مع وزارة التعليم التونسية على إعادة بناء وترميم 10 مدارس في بعض الولايات وذلك كمرحلة أولى وذلك في العامين الماضيين، مؤكداً أنه خلال هذا العام تم التنسيق مع وزارة التعليم على المضي في المرحلة الثانية التي تستهدف عدداً أكبر من مباني التعليمية والمدارس.

وأضاف أن المساهمات في المجال التعليمي لم تقتصر على ترميم وإنشاء المدارس فقط، مشيراً إلى أن هناك منحاً سنوية تقدمها جمعية العون المباشر للمتفوقين بالإضافة إلى الحقائب الدراسية للمدارس في الولايات الأكثر حاجة.

وأشاد السفير الظفيري بالإسهامات الكبيرة والمختلفة التي يقوم بها القطاع الخيري الكويتي في تونس وغيرها من الدول والتي تدعم مكانه دولة الكويت المميزة على خارطة العمل الخيري والانساني.

ممثل الأمين العام للأمم المتحدة يثني على مساهمات الصندوق في مواجهة جائحة كورونا

الشيخ: الصندوق الكويتي ساهم بـ 4 ملايين دولار لليونيسف لمواجهة (كوفيد - 19) في سوريا

ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المنسق المقيم لدى دولة الكويت د. طارق الشيخ

ذكر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المنسق المقيم لدى دولة الكويت د. طارق الشيخ أن الصندوق الكويتي للتنمية قد ساهم بمبلغ أربع ملايين دولار أمريكي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام 2020 للمشاركة في حملتها لمواجهة (كوفيد - 19) في سوريا لدعم الأطفال والأسر المحتاجة.

وأضاف الشيخ، في تصريح بمناسبة (اليوم العالمي للعيش معا)، ان الصندوق الكويتي للتنمية قدم قروضا لأكثر من 100 دولة بغرض إنشاء وتنفيذ مشاريع تنموية في قطاعات عدة في تلك الدول كالتعليم والنقل والصناعة والطاقة والمياه والصرف الصحي والقطاعات الحيوية الأخرى.

وأشار الى أن دولة الكويت ومنذ استقلالها أثبتت للعالم الجانب السخي في سياستها، فقد أنشأت الصندوق الكويتي للتنمية وأعلنت للعالم استعدادها لدعم الدول النامية الأخرى وأخذت هذا الدور الإنساني الحيوي المهم والنبيل لتعزيز السلام والتنمية إقليميا ودوليا.

ونوه المسؤول الأممي بما قدمته الكويت للمساهمة في مواجهة جائحة كورونا المستجد (كوفيد -19) انطلاقا من إيمانها الراسخ بتعزيز قيم المساواة والتضامن والرحمة والتعاطف للوصول للسلام العالمي المنشود.

وذكر ان دولة الكويت تعهدت في عام 2020 بتقديم 10 ملايين دولار أميركي لـ (تحالف اللقاحات العالمي) دعما لـ (المبادرة العالمية لتوفير اللقاحات للدول النامية ومتوسطة الدخل).

وأفاد أن منظمة الصحة العالمية أشادت بالتبرع السخي الذي قدمته الكويت لتنفيذ خطة التأهب والاستجابة الوطنية لـ (كوفيد- 19) في الأردن إلى جانب تبرعها هذا العام بأسطوانات الأكسجين وأجهزة التنفس الصناعي وغيرها من الإمدادات الطبية لمساعدة الهند في التصدي للوباء.

وقال الشيخ ان هذه أمثلة قليلة مما قدمته دولة الكويت كمساعدات للدول المحتاجة خلال هذه الازمة العالمية ولايزال دورها في مساندة الدول المحتاجة في العالم مستمرا وهي تفخر وتؤكد استعدادها التام للقيام بهذا الدور الإنساني المهم.

بمناسبة (اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام)

مسؤولة أممية: للصندوق الكويتي إسهامات عديدة في التصدي للأوبئة والأمراض التي تجتاح العالم

قالت المنسق المقيم للأمم المتحدة بالإنابة لدى دولة الكويت هيديكو هادجيالك أن للصندوق الكويتي للتنمية إسهامات عديدة في التصدي للأوبئة والأمراض التي تجتاح العالم، مضيفة إن آخر تلك الإسهامات الدعم المقدم للدول في مواجهتها جائحة فيروس كورونا المستجد.

وقالت هادجيالك، في بيان بمناسبة (اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام)، ان الصندوق ساهم في مبادرة تأجيل خدمة الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين ومجموعة البنك الدولي في عام 2020 والتي تهدف الى تمكين الدول الفقيرة من حشد وتركيز مواردها الذاتية لمواجهة التداعيات السلبية للجائحة وغيرها.

وأشارت الى ان الصندوق الكويتي للتنمية، الذي امتد نشاطه ليشمل 107 دول في العالم، كانت له إسهامات في مختلف القضايا الإنسانية والتنموية، ولعل آخرها التزام دولة الكويت بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي، يؤمل تخصيصها عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية، اثناء المشاركة في أعمال الاجتماع الوزاري حول الجمهورية اليمنية والذي عقد في عام 2020 على هامش أعمال الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأفادت المسؤولة الأممية ان للصندوق الكويتي إسهامات واسعة النطاق من حيث المجال والجغرافيا فيما يخص دعم المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين، حيث التزمت واستضافت مؤتمرات لدعم اللاجئين السوريين وقد أسهمت تلك الالتزامات التي بلغت 1.8 مليار دولار امريكي، منها حوالي 377.5 مليون دولار أمريكي من موارد الصندوق، وشملت اللاجئين السوريين في كل من تركيا ومصر والعراق والأردن ولبنان إضافة إلى مساهمات مختلفة مع منظمات أممية وأخرى محلية تعنى بعلاج اللاجئين أو توفير الحياة الكريمة لهم.

وقالت على صعيد متصل إن لدولة الكويت نشاطا في العراق وتعزز عقب مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي عقد في عام 2018 والذي أسهم عن التزامات دولية عدة بلغت حوالي 30 مليار دولار أمريكي بلغت حصة الكويت فيها ملياري دولار أمريكي على هيئة قروض واستثمارات.

واشارت الى ان الصندوق الكويتي باشر بهذه المهمة إذ بدأت عمليات الإقراض مع الجانب العراقي بمشروع تعليمي بقيمة 23.5 مليون دينار كويتي (نحو 78 مليون دولار أمريكي).

وقالت هادجيالك إن هذه الجهود والمواقف السياسية هي امتداد لتاريخ متأصل منذ نشأة دولة الكويت، لافتة إلى الجهود الريادية الكويتية على جميع المستويات لتعزيز الأمن والسلم وتعزيز الشراكات التعددية وعلى رأسها الجهود الدؤوبة لوزارة الخارجية.

وذكرت ان الكويت تشكل نموذجا دوليا يقتدى في مجال تقديم العون

المنسق المقيم للأمم المتحدة بالإنابة لدى دولة الكويت هيديكو هادجيالك

والمساعدة لدعم الأمن والسلم الدوليين بقيادة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وبناء الشراكات الدولية والإقليمية، واتباع دبلوماسية السلام والدبلوماسية الوقائية.

وقالت هادجيالك إن دولة الكويت تضطلع بدور ريادي في مجال الشراكات التعددية ودبلوماسية السلام والذي كان جليا من خلال جهودها الحثيثة وعملها الدؤوب في ترويج السلم والأمن في المنطقة وخارجها.

ونوهت بجهود الكويت الريادية في استضافة المؤتمرات الدولية للمانحين لحل الأزمة السورية والمساهمة السخية دعما للأوضاع الإنسانية السورية واستضافة محادثات السلام اليمنية والمؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق ومساهماتها السخية دعما للدول المتضررة من تداعيات انتشار فيروس كورونا.

وتحتفي الأمم المتحدة يوم 24 أبريل هذا العام بالذكرى الثالثة لليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام وتعتبر هذه المناسبة بمنزلة إعادة تأكيد لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بحل النزاعات بين الدول من خلال الوسائل السلمية ويشدد مفهوم القرار على استخدام الدبلوماسية المتعددة الأطراف في التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات بين الأمم.

بلغت قيمتها الاجمالية 38 مليون دولار امريكي للمساهمة في تطوير قطاعات النقل والبنية التحتية

افتتاح مجموعة من المشاريع الممولة من الصندوق الكويتي في قطاع غزة

افتتح وزير الحكم المحلي بالحكومة الفلسطينية المهندس مجدي الصالح عددا من المشاريع التطويرية التنموية وتفقد أُخرى قيد التنفيذ في قطاع غزة، بقيمة إجمالية فاقت 12 مليون دولار أمريكي، وذلك خلال تواجده في المحافظات الجنوبية بقطاع غزة.

مستشفى الولادة بمجمع (الشفاء) الطبي

وجرى تنفيذ المشاريع بإشراف مباشر من الوزارة بتمويل من المنحة الكويتية بإدارة الصندوق الكويتي للتنمية والتي نفذت على مدار ثلاث سنوات وبلغت قيمتها 38 مليون دولار أمريكي.

وجرى أيضا تنفيذ مشاريع أُخرى من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، جزء من مشاريع خلال العام بلغت قيمتها 45 مليون دولار أمريكي لبلديات قطاع غزة.

وشملت المشاريع: افتتاح شارع خليل الوزير والشوارع المتفرعة منه في بيت حانون، وشارع مدرسة غازي الشوا الثانوية في حي الزيتون جنوب المدينة، وتطوير منطقة أبو جبة، وملعب الساقية البلدي لبلدية بيت حنون، وفي بيت لاهيا، مشروع المركز التجاري وملحقاته في الشيخ زايد، وتفقد مشروع تطوير شارع السلاطين، إضافة إلى افتتاح شارع الزاوية ومنطقة عجور.

و تفقد الصالح مشروع تأهيل وتطوير المنطقة الشمالية في المغراقة، ومشروع إعادة تأهيل شارع **(R1-8)** المرحلة الثانية في منطقة المصدر، وافتتح شارع جمال عبد الناصر في مدينة خان يونس، ومشروع رصف طريق 5، ومشروع انشاء مركز شبابي في خربة العدس، وتطوير منطقة الجنينة المرحلة الثانية في رفح.

وفي خزاعة، افتتح الوزير مشروع تأهيل وتطوير طرق اسفلتية بمنطقة أبو ريدة، ومشروع إعادة تأهيل طرق متضررة في بلدية الشوكة، وتشغيل بئر مياه بالطاقة الشمسية في الشوكة، ومشروع حديقة الصداقة في عبسان الكبيرة، وتطوير منطقة التل الاخضر في البريج.

وبارك الصالح باسم القيادة والحكومة الفلسطينية افتتاح مثل هذه المشاريع التطويرية التي من شأنها تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في القطاع وتسهم في التخفيف عليهم.

وأعرب عن جزيل الشكر والتقدير لدولة الكويت ولكل المانحين على ما يقدموه من دعم للشعب الفلسطيني.

وأشار إلى أن الوزارة سعت ومن خلال الدول والجهات المانحة لتوفير دعم مالي لتنفيذ برامج تشغيلية تستهدف الشباب للعمل في الهيئات المحلية في المحافظات الشمالية والجنوبية من أجل استغلال طاقاتهم ايجابيا لخدمة مجتمعاتهم وتوفير فرص عمل لهم وتمكينهم اقتصادياً، وهناك العديد ممن استفادوا من هذا المشروع الذي يجري تنفيذه حاليا من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

كما أعلنت الحكومة الفلسطينية عن الانتهاء من مشروع إعادة إنشاء وتشطيب مستشفى الولادة بمجمع (الشفاء) الطبي بمدينة غزة بدعم من الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ضمن المنحة الكويتية لإعادة إعمار قطاع غزة عقب الحرب الإسرائيلية صيف عام 2014.

وقال وزير الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية الدكتور محمد زيارة في بيان «إن الفريق الوطني لإعادة إعمار المحافظات الجنوبية انتهى من العمل في مشروع إعادة إنشاء وتشطيب

مستشفى الولادة بمجمع (الشفاء) الطبي والاستلام الابتدائي له.»

وأضاف زيارة أن الصندوق الكويتي للتنمية مول تنفيذ المشروع بمبلغ 4 ملايين دولار امريكي وذلك ضمن قطاع التعليم والصحة في المنحة الكويتية والتي تبلغ قيمتها 200 مليون دولار امريكي لإعادة إعمار قطاع غزة والتي تشمل مجالات الصحة والتعليم والمياه والبنية التحتية والمباني والدفيئات الزراعية والمنشآت الاقتصادية.

وأوضح أن العمل في المشروع تضمن إزالة مبنى (الولادة) القديم وإعادة إنشاء مبنى جديد مكون من «غرفة نوم وطابق أرضي و5 طوابق كما ويحتوي على 125 سرير و7 أسرة للعناية المركزة بمساحة 1300 متر مربع».

من جهته، قال منسق الفريق الوطني لإدارة المنحة الكويتية في المحافظات الجنوبية سعدي علي في البيان «إن المشروع من أهم وأبرز مشاريع المنحة الكويتية لإعادة إعمار المحافظات الجنوبية».

وأكد علي أن المستشفى يعد نقلة نوعية في كفاءة ونوعية الخدمات التي يقدمها القطاع الصحي في غزة للحوامل وأطفالهن.

وتقدم وزير الأشغال العامة والإسكان والفريق الوطني وجميع القائمين على تنفيذ المشروع بالشكر والعرفان لدولة الكويت لعظيم الأثر الذي تحدثه المنحة السخية في جميع المجالات الحياتية لسكان المحافظات الجنوبية.

وفي ذات السياق، أعلن مجلس الاقتصاد الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) عن تسليمه دفعة جديدة من الأجهزة والمستلزمات الطبية إلى مستشفى (غزة الأوروبي) في قطاع غزة بدعم من منحة الصندوق الكويتي للتنمية بقيمة 2.8 مليون دولار أمريكي.

وقال رئيس المجلس محمد أبو عوض في تصريح صحفي «إن الدفعة الجديدة هي السادسة من المساعدات المقدمة للجهاز الصحي في قطاع غزة وتبلغ قيمتها 2.8 مليون دولار أمريكي وهي جزء من منحة الصندوق الكويتي للتنمية لدعم الجهاز الصحي في القطاع».

وأعرب أبو عوض عن شكره وتقديره لدولة الكويت على هذه المكرمة وللصندوق الكويتي للتنمية والبنك الإسلامي لما قدموه من تسهيلات لوصول تلك الأجهزة لتمكين المستشفيات في القطاع من مواجهة التفشي السريع لفيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19).

وأضاف أن لجنة تضم مدير عام المجلس في القطاع ومندوبا عن وزارة الصحة ومدير المشاريع الدولية في الوزارة سلمت تلك الأجهزة إلى المستشفى الأوروبي وتتضمن «جهازي مراقبة مع عربتين وثلاث آلات شفط إضافة إلى 15 جهازا لقياس العلامات الحيوية و10 عربات مرضى».

وزير الحكم المحلي بالحكومة الفلسطينية المهندس مجدي الصالح يفتتح مشروع إعادة تأهيل وتطوير طرق اسفلتية ببلدية خزاعة

مستشفى غزة الأوروبي

وأوضح ان المساعدات التي قدمتها (بكدار) تأتي في اطار دعم وتمكين الجهاز الصحي في قطاع غزة بتوجيهات من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء محمد اشتية.

وكانت وزارة الصحة الفلسطينية بقطاع غزة قد سجلت ارتفاعا ملحوظا بعدد حالات الوفاة والمصابين بفيروس (كورونا المستجد) ما أدى الى عدم قدرة المستشفيات المخصصة للمصابين من استقبال مرضى (كورونا).

التقرير الفصلي الرابع استعرض حجم الإنجاز فيها حتى نهاية ديسمبر 2020

الصندوق الكويتي : منحَة إعمار قطاع غزة ساهمت في تأهيل البنية التحتية المُدّمرة وأنعشت الاقتصاد

لا تنقطع مساهمات دولة الكويت في دعم جهود القضية الفلسطينية والإعمار والتنمية منذ منتصف القرن الماضي، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التي تنوعت ما بين زراعية وصناعية وتعليمية وطبية، ومشروعات الطاقة وغيرها.

واستكمالاً لهذا الدعم للأشقاء في فلسطين، قدَّمت الكويت خلال مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة الذي عُقد في القاهرة عام 2014 منْحَةً بمبلغ 200 مليون دولار أمريكي لإعادة إعمار القطاع، والتخفيف من آثار العدوان الإسرائيلي الذي وقع عليه في ذلك العام.

وخلال شهر أبريل 2015 تم توقيع اتفاقية المنحة، والتي تحمل رقم (345) بين الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وحكومة دولة فلسطين، حيث يقوم الصندوق بإدارة المنحة للإسهام في برنامج إعمار المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، من خلال إعادة تأهيل الوحدات السكنية المُدمرة، وإصلاح البنية التحتية في مجال الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي، وأيضاً إصلاح البنية التحتية للأنشطة الاقتصادية في قطاعي الإنشاء والمقاولات والزراعة.

تمديد مُدة التنفيذ

وقد ساهمت المنْحَةُ منذ بدء تنفيذها في تأهيل البنية التحتية المُدّمرة بقطاع غزة، كما ساهمت في إنعاش الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والحد من الفقر وتقليل نسبة البطالة العالية.

ووفقاً للاتفاقية تشمل المنْحَةُ 7 قطاعات رئيسية، هي: الإسكان، والبنية التحتية، والصحة، والتعليم، والمياه، والزراعة، والاقتصاد، بالإضافة إلى تأهيل الوزارات ذات العلاقة لتنفيذ المنْحَةُ.

وتتمَّ إدارة المنْحَةُ عن طريق الفريق الوطني لإعادة إعمار المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، وتُنفذ من خلال الوزارات ذات العلاقة، في حين تتمَّ متابعتها ومراقبتها من قبل مكتب استشاري كويتي (العبد الهادي للاستشارات الهندسية) في الكويت، ومكتبه المحلي في غزة «مكتب العبد الهادي للاستشارات».

ونصَّت الاتفاقية على تنفيذ المنْحَةُ خلال 3 سنوات حتى 31 ديسمبر 2019، ولكن مع الظروف الصعبة في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) والحصار تعثَّر إغلاق عدد من المشاريع بسبب صُعُوبة توريد بعض المعدات والمواد اللازمة للإعمار، مما أخر الانتهاء من المنْحَةُ، وتمديدها لمدة سنتين جديدتين بحيث تنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2021، ولاحقاً وبسبب تأخر تنفيذ بعض المشاريع الكبرى في المنْحَةُ، خاصة في قطاع المياه، فقد وافق الصندوق الكويتي على تمَّديد الاتفاقية سنة إضافية تنتهي في 31 ديسمبر 2022.

تطورات... ونسب الإنجاز

ووفقاً لتقرير الربع الرابع لعام 2020، الذي أعده الفريق الوطني لإعادة إعمار المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، عن تطوُّرَات ونسب الإنجاز في المنْحَةُ الكويتية، فقد تمَّ تنفيذ غالبية المشاريع في مختلف القطاعات، ومع نهاية ديسمبر 2020 تمَّ تحويل مبلغ 136,803,861 دولار أمريكي، ما يشكل نسبة 68.4 % من قيمة المنْحَةُ الكلية.

الصندوق الكويتي وافق على تمديد تنفيذ المنحة لتنتهي في ديسمبر 2022

حفل افتتاح
شروع تطوير مدرسة بسمة النموذجية
لذوي الإعاقة - إنشاء مبنى دائم
المُمول من دولة الكويت
بواسطة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
Sep. 2019

دولة الكويت
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
Program: Rehabilitation of Damaged Infrastructure - Khanyounis Governorate
Project Name: Development Of El Shohada Road - Bani Suhaila
Project No: MOLG - KF/04-BS.1
Funded by: Kuwait Fund for Arab Economic Development - Kuwait State Grant No. 345
Owner: Ministry of Local Government
Supervision: Projects Coordination Unit, Ministry of Local Government in cooperation with the National Team for the Reconstruction of Southern Provinces
Consultant: AL-Abdulhadi Engineering Consultancy
Contractor: Al-Farra Brother's Company for Engineering and Contracting
البرنامج: اعادة تاهيل البنية التحتية المتضررة من العدوان الاسرائيلي 2014 على قطاع غزة - محافظة خان يونس
اسم المشروع: تطوير شارع الشهداء - بني سهيلا
رقم المشروع: MOLG - KF/04-BS.1
التمويل: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية - منحة دولة الكويت الشقيقة رقم 345
الجهة المشرفة: وحدة تنسيق المشاريع بوزارة الحكم المحلي بالتعاون مع الفريق الوطني لاعادة اعمار المحافظات الجنوبية
الاستشاري: المعد الهندسي للاستشارات الهندسية
دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي

ويلخص الجدول التالي الإنجاز في قطاعات المِنْحَةُ، والمبالغ المحوَّلة لكل قطاع، وعدد المستفيدين:

القطاع	المبلغ المخصص بالدولار الأمريكي	عدد المستفيدين	نسبة الإنجاز الفعلي %
الإسكان	75	2253 مستفيد	100
البنية التحتية	35 أساسي 38.1 معدل	64 مشروع بنية تحتية - أعمال إضافية - مختبر للمواد لوزارة الاقتصاد - نظام طاقة شمسية لوزارة الأشغال العامة	99.00
التعليم	3 أساسي | 3.3 معدل	13مؤسسة	92.00
الصحة	4	1 مبنى الولادة	98.00
الزراعة	4.9	819 مستفيد ومختبر زراعي	83.5
الاقتصاد	8.6	364 منشأة صناعية	100
المياه	60	2 مشروع رئيسي	15.04
البناء المؤسساتي	0.5	6 مؤسسات حكومية	81.6
المهام الاستشارية	2 أساسي 2.48 معدل	مكتب الاستشاري في الكويت والمكتب الاستشاري في غزة	87.1
الاحتياطي	7	2 مؤسسة تعليمية 5 محافظات بنية تحتية - الخدمات الاستشارية	

تقَدَّم في أداء القطاعات

أولاً- قطاع الإسكان:

طبقاً لما ذكره التقرير فقد بلغت نسبة الإنجاز في قطاع الإسكان 100 %، حيث تمَّ إعادة بناء 2253 وحدة سكنية مُدّمرة بالكامل بمساحة 150 م^2 للوحدة، وتمَّ الصرف لجميع المستفيدين وإغلاق القطاع ضمن المِنْحَةُ بشكل كامل.

وقد تم تخصيص مبلغ 75 مليون دولار من المِنْحَةُ لصالح إعادة تأهيل القطاع، الذي يخدم سكان المحافظات الجنوبية على مختلف فئاتهم، إذ يعمل على إعادة بناء منازلهم المُهدمة كلياً جراء حرب 2014، وبدأ تنفيذ المباني المُستفيدة في بداية المِنْحَةُ عام 2015، وخُصصت طلبات السحب الأولى من المِنْحَةُ لقطاع الإسكان، نظراً لحساسية القطاع وأهميته الإنسانية الكبيرة.

وما زال هذا القطاع يعاني الكثير من النقص في إعادة الإعمار جراء الحروب والعدوان المُتكرر على المحافظات الجنوبية.

المنحة ساهمت بشكل فعّال في إعادة إعمار نحو 364 منشأة صناعية

الظروف الصعبة بالقطاع تسببّت في تأخر الانتهاء بشكل كامل لعدة مشاريع

نسبة الإنجاز بقطاع الإسكان بلغت 100 % بعد بناء 2253 وحدة سكنية

ثانياً- قطاع البنية التحتية:

بلغت نسبة الإنجاز الفعلي في هذا القطاع 99 %، وهو قطاع مُهم يخدم كافة سكان المحافظات الجنوبية بمختلف فئاتهم، حيث يعمل على تسهيل حركة مرور وتنقلات المواطنين وضمان وصول كافة الخدمات إليهم، إضافة إلى خدمات الصرف الصحي وتجميع مياه الأمطار، ودعم كافة قطاعات الحياة للسكان.

وقد تمَّ تخصيص مبلغ 35 مليون دولار من المِنَحَةُ لصالح إعادة تأهيل قطاع البنية التحتية في المحافظات الجنوبية، بالإضافة إلى إنشاء مختبر المواصفات والمقاييس لصالح وزارة الاقتصاد، وتركيب طاقة شمسية لوزارة الأشغال العامة والإسكان.

وبدأ تنفيذ غالبية المشاريع عام 2017، وبلغ عدد المشروعات التي تمَّ تمَّويلها ضمن هذا القطاع 64 مشروعاً، استفادت منها جميع بلديات القطاع الـ 25، حيث قُسمّت المشاريع إلى 5 عطاءات حسب المحافظات، وتمَّ الانتهاء من تنفيذ 61 مشروعاً، ولا زالت 3 مشاريع قيد التنفيذ.

وما زال العمل لم ينتهِ في القطاع بسبب الحصار المفروض على المحافظات الجنوبية، وصُعُوبة توريد المواد اللازمة لتنفيذ المشاريع.

نسبة الانجاز في مشروعات قطاع الصحة بلغت 98 %

ثالثاً- قطاع التعليم:

أوضح التقرير أن نسبة الإنجاز في قطاع التعليم بلغت 92 % ويخدم هذا القطاع المؤسسات التعليمية والأهلية غير الربحية، والتي تُعنى بالتعليم المهني والتعليم العالي وذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام، وتُقدّم هذه المؤسسات برامج التأهيل المختلفة التعليمية والصحية والمهنية والترفيهية.

وغالبية مشاريع القطاع هي عبارة عن توريدات لأجهزة ومعدات خاصة بفئات معينة، وتأخر إغلاق بعض المشاريع كان سببه الرئيسي الحصار المفروض على غزة، وصُعُوبة الحصول على تصاريح لإدخال الأجهزة المُختصة للمختبرات التعليمية.

قطاع البنية التحتية يخدم سكان المحافظات الجنوبية والإنجاز فيه بلغ 99 %

إنجاز 92 % في قطاع التعليم لخدمة المؤسسات التعليمية والأهلية الغير ربحية

رابعاً- قطاع الصحة:

يخدم مستشفى الولادة بمجمع الشفاء الطبي، النساء الحوامل والأطفال، ويقدم خدمة نوعية ومميزة، ومجهز بأحدث التقنيات الطبية، حيث تمَّ إزالة المبنى الغربي القديم وإنشاء مبنى الولادة الجديد على مساحة 1300م2، وهو مُكَوَّن من 5 طوابق تحتوي على الغرف الطبية بسعة 125 سريراً، و7 وحدات للعناية المركزة، وبدروم يحتوي على المخازن الطبية والأرشيف، وطابق أرضي يضم العيادات الخارجية ووحدات الرعاية وإشعارات الولادة وقسم الإدارة. وقد وصلت نسبة الإنجاز في هذا القطاع 98 %.

خامساً- قطاع الزراعة:

ذكر تقرير الربع الرابع لعام 2020، أن نسبة الإنجاز في قطاع الزراعة بلغت 83.5 %، وهو من أكثر القطاعات تضرراً خلال حرب 2014 على المحافظات الجنوبية، حيث سبّبت جرافات الاحتلال الكثير من الهدم والأضرار للمنشآت الزراعية.

وقد خصصت المنَحَةُ مبلغ 4.9 ملايين دولار لدعم القطاع، ومن خلال ذلك تَمَّ إعادة بناء ما يقارب 819 وحدات زراعية متمَّثلة في الآتي:

1 - دفيئات زراعية: تستهدف المنَحَةُ إعادة بناء 286 دفيئة زراعية، وقد تمَّ الانتهاء بشكل كامل من 284 مستفيد.

2 - حظائر حيوانية: تستهدف المنَحَةُ إعادة بناء 533 حظيرة حيوانية، وقد تمَّ الانتهاء من البناء بشكل كامل.

3 - مختبر الزراعة المركزي

سادساً- قطاع الاقتصاد:

بلغت نسبة الإنجاز في هذا القطاع 100 %، وتأثر الاقتصاد بشدة عقب الحرب على غزة، وكان له نصيباً وفيراً من المنَحَةُ الكويتية التي ساهمت بشكل فعّال في إعادة إعمار ما يقارب 364 منشأة صناعية مُختصة بالصناعات الخشبية والإنشائية، بواقع 81 منشأة صناعات خشبية، و283 منشأة صناعية إنشائية، وقد تمَّ الانتهاء من إعادة أعمار المنشآت المستفيدة وإغلاق الملف.

وقد استفاد هذا القطاع من خلال إنشاء مختبر للمواصفات والمقاييس مختص بفحص المواد بوزارة الاقتصاد، والذي تمَّ اعتمَّاد مخصصاته من بند قطاع البنية التحتية.

الاقتصاد كان له نصيباً وفيراً من المنَحَةُ وبلغت نسبة الإنجاز فيه 100 %

المنشآت الزراعية تضررت بشدة خلال حرب 2014 على المحافظات الجنوبية

سابعاً- قطاع المياه:

ويشكل الأمن المائي والأعمال المُصاحبة له أكثر المشاكل الموجودة في القطاع، والتي تؤثر مباشرة على الحياة الإنسانية وديمومتها، وتحتاج عملية تأهيل هذا القطاع إلى الكثير من التمَّويل.

وقد تمَّ تخصيص مبلغ 60 مليون دولار لصالح قطاع المياه ضمن مِنَحَةُ الصندوق الكويتي، وتُعد هذه المِنَحَةُ النواة الأساسية في دعم قطاع المياه، حيث ستفتح مجالاً واسعاً لتطوير القطاع في المحافظات الجنوبية.

تخصيص 60 مليون دولار ضمن المِنْحَةُ من أجل دعم وتطوير قطاع المياه

تعزيز قدرات المؤسسات القائمة على إدارة المِنْحَةُ لتنفذ الأعمال على أكمل وجه

تخصيص 2 مليون دولار لتقديم خدمات استشارية ومراقبة ومتابعة أنشطة المِنْحَةُ

ثامناً- قطاع البناء المؤسساتي:

بلغت نسبة الإنجاز في هذا القطاع 81.58 %، وكانت المؤسسات القائمة على إدارة المِنْحَةُ تحتاج إلى تعزيز قدراتها وزيادة كفاءتها لتنفذ الأعمال على أكمل وجه، مما يزيد إيجابية المِنْحَةُ ويعظم أثرها.

ومن أجل تحقيق ذلك، تمَّ تخصيص مبلغ نصف مليون دولار ضمن المِنْحَةُ لدعم الوزارات المنفذة للأعمال، في مجالات: الوصول للمشاريع، والأثاث المكتبي والأجهزة المكتبية، وربط المديريات بوزارة الأشغال العامة والإسكان بشبكة لاسلكية.

UNEP

احتفالا باليوم العالمي للبيئة

الصندوق الكويتي يواصل جهوده للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية

يعتبر «اليوم العالمي للبيئة» الأداة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة لتعزيز الوعي العالمي والعمل من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها، حيث أصبح الاحتفال بهذا اليوم، والذي يصادف في الخامس من شهر يونيو من كل عام، أشبه بالمنصة الحيوية التي تسعى الى زيادة الوعي واتخاذ الإجراءات بشأن القضايا البيئية الملحة كالتلوث البحري والاحتباس الحراري والاستهلاك المستدام وجرائم الحياة البرية.

ووفقا لموقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، تحرص الاحتفالية باليوم العالمي للبيئة الى تعزيز التقدم في الأبعاد البيئية لأهداف التنمية المستدامة والتواصل البيئي وذلك بمشاركة أكثر من 150 دولة، كما تقوم الشركات الكبرى والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمجتمعات والشخصيات البارزة والأفراد من جميع أنحاء العالم بتبني قضايا مناصرة وتأييد حماية البيئة.

ويرجع تاريخ اليوم العالمي للبيئة الى العام 1972 والذي كان بمثابة نقطة تحول في تطوير السياسات البيئية الدولية، حيث عقد في هذا العام، تحت رعاية الأمم المتحدة، المؤتمر الرئيسي الأول حول القضايا البيئية في الفترة من 5 الى 16 يونيو في مدينة ستوكهولم بمملكة السويد.

وكان الهدف من المؤتمر، المعروف بمؤتمر ستوكهولم عن البيئة البشرية، صياغة رؤية أساسية مشتركة حول كيفية مواجهة تحدي الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها.

علاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك قرارا بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهي الوكالة المعنية بالقضايا البيئية، وتم الاحتفال الأول باليوم العالمي للبيئة وتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 5 يونيو 1974.

وعلى مر العقود والسنوات الماضية، ساهم الاحتفال باليوم العالمي للبيئة بزيادة الوعي وتوليد زخم سياسي حول المخاوف المتنامية مثل استنفاد طبقة الأوزون والمواد الكيميائية السامة والتصحر والاحترار العالمي، الى ان تطور اليوم ليصبح منصة عالمية لاتخاذ إجراءات بشأن القضايا البيئية العاجلة بمشاركة الملايين من الناس، مما ساعد على إحداث تغيير في عادات الاستهلاك الأفراد، وكذلك في السياسات البيئية الوطنية والدولية.

ويحتضن يوم البيئة العالمي الدول الأصغر والأقل نموا لتناول أهم المواضيع والقضايا البيئية، بدءا من الاستهلاك المستدام وصولا إلى التجارة غير القانونية بالأحياء البرية. ويتم استضافة كل يوم بيئي عالمي من قبل دولة مختلفة، حيث تقام الاحتفالات الرسمية.

وفي هذا السياق، تستضيف جمهورية باكستان الإسلامية فعاليات اليوم العالمي للبيئة لعام 2021 تحت شعار "استعادة النظام البيئي"، برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث تخطط الحكومة الباكستانية لتوسيع واستعادة غابات البلاد من خلال "حملة تسونامي" البالغة 10 مليارات شجرة على مدى خمس سنوات، حيث تشمل الحملة استعادة غابات المانغروف والغابات وزراعة الأشجار في المدن، بما في ذلك ساحات المدارس والجامعات والحدائق العامة والمساحات الخضراء.

وتشارك دولة الكويت بمختلف مؤسساتها العالم بهذا الاحتفال الذي يجدد ويؤكد عزم البلاد على الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بالشأن البيئي، وتعد الكويت الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط التي لديها ملحق بيئي دائم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويولي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اهتماما بالغا بالتنمية البيئية للمحافظة على الموارد الطبيعية في الدول التي يقوم بمساعدتها وفي مقدمتها الدول العربية.

كما يشدد من خلال مشاركاته في العديد من المؤتمرات والورش على أهمية البحث في موضوع الاستهلاك المستدام وسبل استمرار الشعوب بالاستهلاك مع توفير موارد للأجيال الحاضرة

والمستقبلية وهو مالا يمكن ان يتحقق الا عن طريق المحافظة على الموارد المحدودة والتي يمكن استغلالها بشكل أفضل وبكفاءة عالية.

ويهتم الصندوق في جميع مشاريعه بالجوانب المتعلقة بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، حيث ان المشاريع التي يمولها الصندوق تسهم بدور ما في المحافظة على البيئة ولا تترك أي اثارا سلبية.

وتتضمن تلك المشاريع طرقا وحلولا جذرية للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية في شتى القطاعات مثل الزراعة والنقل والطاقة والمياه والصرف الصحي بغية استغلالها بشكل أفضل وبكفاءة عالية.

ومول الصندوق العديد من المشاريع البيئية في الدول العربية والاسيوية والافريقية والأوروبية وصولا الى قارة امريكا اللاتينية، والتي تركزت بشكل رئيسي على تنمية قطاعات الزراعة والري والطاقة والمياه والصرف الصحي في تلك الدول.

إضافة الى ذلك، قدم الصندوق الكويتي للتنمية المنح والمعونات الفنية لتمويل المبادرات والدراسات التي تهدف الى حماية البيئة والموارد الطبيعية في عدد من الدول، أبرزها دعم منشآت الحماية من بقايا مفاعل تشيرنوبل في جمهورية أوكرانيا، الذي انفجر في عام 1986 وأدى الى تسرب المواد المشعة لتلوث البيئة المحيطة بالمفاعل. وعلى إثر ذلك، تم بناء منظومة منشآت الحماية لاحتواء تسرب المواد المشعة والوقود النووي، وأنشئ البنك الأوروبي (صندوق مفاعل تشيرنوبل) للإنشاء والتعمير من أجل إدارة موارد عمليات تنفيذ خطة الحصار الامن لتشيرنوبل، التي وضعها فريق من الخبراء النوويين العالميين والاوكرانيين، كخارطة طريق من أجل تحويل منظومة الحماية الى منظومة امنة بيئيا.

ويواصل الصندوق الكويتي للتنمية المتابعة المستمرة لكافة مشاريع وشؤون وميزانية (صندوق مفاعل تشيرنوبل)، وذلك بالتعاون مع الدول والمؤسسات المانحة، كما يعمل على تعزيز الشراكة بينهم في مجال الاستخدام الامن للطاقة النووية.

أبرز مشاريع القطاع البيئي

مصرف بحر البقر
جمهورية مصر العربية:

يهدف المشروع الى الإسهام في تمويل مشروع إنشاء منظومة مياه قدرتها الإنتاجية حوالي 5 مليون متر مكعب من المياه الصالحة للزراعة لتلبية الطلب على مياه صالحة للاستهلاك الزراعي والمساهمة في حماية بحيرة المنزلة بيئيا وسوف يحقق المشروع عند إنجازه، خلق حوالي 100 ألف فرصة عمل في التجمعات السكانية الفقيرة.

محطة توليد كهرباء بطاقة الحرارة الأرضية
جمهورية جيبوتي:

يهدف المشروع الى المساهمة في تلبية جزء من الطلب على الطاقة الكهربائية في جيبوتي، وتقليص استيراد الوقود والكهرباء من الخارج، وذلك من خلال انشاء محطة كهرباء جديدة تعمل بالطاقة الحرارية الأرضية من خلال استخدام الثروات المحلية المتجددة، كما يهدف المشروع الى حماية البيئة من الملوثات الناجمة عن المحطات الحرارية التي تستخدم الوقود الأحفوري.

مشروعات الري والصرف الصحي
جمهورية لبنان:

قدم الصندوق الكويتي منحاً وقروضاً عديدة لتمويل العديد من المشروعات التي تجمع بين تحقيق اهداف التنمية وتصب في خدمة البيئة في وقت واحد ومن بينها:

1) مشروع الري في جنوب لبنان:

يهدف الى تطوير الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني عن طريق نقل جزء من مياه نهر الليطاني وتوفيرها لري حوالي 15 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، كما يهدف المشروع الى توفير مياه الشرب لتلبية احتياجات سكان القرى ويشمل المشروع أعمال استصلاح الاراضي وتمديد شبكات الري والصرف الصحي كالقنوات والأنابيب وتشييد خزانات ومحطات ضخ لنقل المياه وشبكات توزيعها ومحطات معالجة مياه الشرب. ويقدر عدد السكان المستفيدين من المشروع بحوالي 400 ألف نسمة.

2) مشروع انشاء منظومتين للصرف الصحي في منطقة الشوف:

يهدف المشروع للحفاظ على الصحة العامة وحماية البيئة في منطقة الشوف والمياه الجوفية من التلوث بسبب مياه الصرف الصحي، وذلك بإنشاء منظومتين لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي وتصريف المياه المعالجة.

3) مشروع الصرف الصحي في منطقة الصرفند:

يهدف المشروع الى حماية البيئة في منطقة الصرفند من التلوث بسبب مياه الصرف الصحي وآثاره السلبية من خلال إنشاء منظومة متكاملة للصرف الصحي لتجميع ونقل مياه الصرف الصحي ومعالجتها وتصريف المياه المعالجة في البحر، الأمر الذي سوف يؤدي إلى خفض مستويات التلوث في المنطقة وحماية الصحة العامة والمحافظة على نوعية المياه الجوفية مما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة المشروع.

مشروع الري في إقليمي بحيرة تشاد وبحر الغزال
جمهورية تشاد:

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إقليمي بحيرة تشاد وبحر الغزال من خلال توفير المياه اللازمة والمستدامة لري حوالي 1684 هكتار من الأراضي الزراعية باستخدام مصدرين للمياه من بحيرة تشاد والآبار الجوفية على التوالي. الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية وتحسين دخل المزارعين، ودعم استراتيجية الحكومة للأمن الغذائي.

مشروع ري الحيازات الصغيرة في أوسوثو السفلى (المرحلة الثانية)

مملكة سوازيلاند:

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إقليم لوبومبو في منطقة متاتا والتي تقع على الجانب الأيمن من نهر أوسوثو، وذلك من خلال توسعة القناة الرئيسية ومد شبكات نظام التوزيع لنقل المياه المستدامة وبكميات كافية لري حوالي 5,750 هكتار من الأراضي الزراعية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي من قصب السكر بشكل رئيسي والمحاصيل النقدية الأخرى، وبالتالي خفض معدلات الفقر وزيادة دخل المزارعين ودعم سياسة الحكومة الإستراتيجية للأمن الغذائي.

مشروع محطة تحويل أدزوبيه 33/90 ك.ف:

جمهورية كوت ديفوار:

يهدف المشروع إلى المساهمة في تمويل مشروع محطة تحويل 90/33 ك.ف في أدزوبيه، وذلك بهدف توفير الطاقة الكهربائية بمنطقة أدزوبيه باعتمادية وجودة مناسبة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية بالمنطقة بما يسمح بتوفير فرص عمل للشباب، ومكافحة البطالة وإحداث التنمية المستدامة بالمنطقة.

مشروع تزويد لاباتا بالمياه:
جمهورية الأرجنتين:

يتألف المشروع بشكل رئيسي من الأعمال المدنية والكهروميكانيكية اللازمة لإنشاء منظومة مياه في مدينة لاباتا، مكونة من مأخذ للمياه ومحطة معالجة ومنظومة نقل المياه المعالجة، بالإضافة الى إعداد الدراسات التحليلية وبرامج الترشيد وإدارة المشروع والتدقيق والتدريب، كما يشمل المشروع الخدمات الاستشارية.

مشروع تطوير البنية التحتية الساحلية استجابة لتغير المناخ في مقاطعة «تاي تووي» (إقليم «تاي بن»)
جمهورية فيتنام الاشتراكية:

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمقاطعة «تاي تووي» التي تقع في إقليم «تاي بن»، من خلال دعم البنية التحتية الساحلية لتخفيف الآثار السلبية للفيضانات الناجمة عن التغيرات المناخية. يتكون المشروع من تطوير حاجز بحري، وتشييد 3 حواجز نهرية، وبناء جسر جديد، وتجريف قاع قناة، وتشييد محطات محولات كهرباء ونظام كابل أرضي وشبكة إضاءة.

دعم منشات الحماية من بقايا مفاعل تشيرنوبل النووي
جمهورية أوكرانيا:

تهدف هذه المنحة الى المساهمة في تمويل (صندوق مفاعل تشيرنوبل)، الذي انشئه البنك الأوروبي، لتنفيذ مشروع دعم منشات الحماية من بقايا مفاعل تشيرنوبل النووي. وتقوم تلك المنشآت باحتواء تسرب المواد المشعة إلى البيئة المحيطة بالمفاعل وكبح جماح ملوثاتها الضارة لحماية البيئة. كما تهدف المنحة الى تغطية العجز في ميزانية دعم منشات الحماية من بقايا مفاعل تشيرنوبل.

World Refugee Day

احتفالاً باليوم العالمي للاجئين

الصندوق الكويتي يعزز شراكاته الدولية لمساعدة اللاجئين حول العالم

اليوم العالمي للاجئين هو اليوم الذي حددته منظمة الأمم المتحدة تكريما للاجئين في جميع أنحاء العالم لتسليط الضوء على قوة وشجاعة الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من وطنهم هربا من الصراع والاضطهاد والكوارث.

ويصادف اليوم العالمي للاجئين في الـ 20 من يونيو من كل عام، وهي مناسبة مخصصة للاجئين حول العالم، وقد أُقيم أول احتفال بهذا اليوم على مستوى العالم في 20 يونيو 2001 وذلك احتفالا بالذكرى 50 على اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين. وتم اختيار يوم 20 يونيو لتزامنه مع الاحتفال مع يوم اللاجئين الأفريقي الذي تحتفل به عدة بلدان أفريقية.

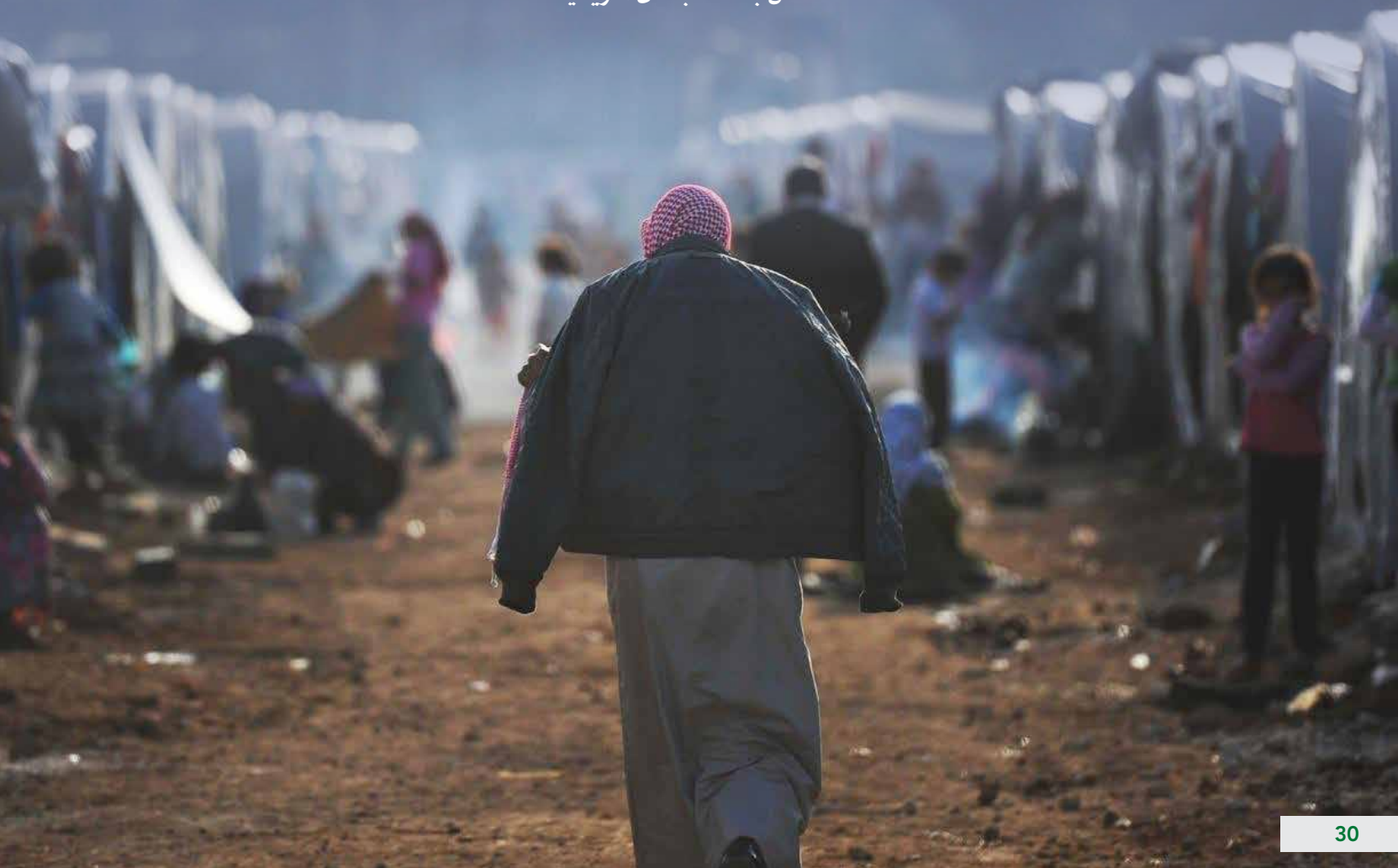

ويساهم اليوم العالمي للاجئين في صب الاهتمام العالمي على محنة اللاجئين والمشردين داخلياً في جميع أنحاء العالم الذين أجبروا على الفرار من ديارهم بسبب الحروب والصراعات، حيث تتيح العديد من الأنشطة التي تقام في هذا اليوم الفرص لدعم اللاجئين.

جهود الكويت

وفي هذا الصدد، تواصل دولة الكويت تبني وتنفيذ المبادرات الإنسانية في مسعى لتقديم استجابة نوعية فريدة ومؤثرة للعديد من المجتمعات ودعم اللاجئين لاسيما في ضوء مسيرتها الخيرة في البذل والعطاء والممتدة منذ القدم.

ورسخت الكويت بصمتها الإنسانية في مساعدة اللاجئين حول العالم بمساهماتها لإغاثة ملايين اللاجئين والنازحين بالتعاون والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بشؤون اللاجئين وحقوق الانسان في دول كثيرة، فضلا عن كونها عضو بارز وفعال في نادي كبار المانحين للمفوضية.

وكانت الكويت دوما سباقة في حشد الدعم وإيجاد استراتيجيات تنسيقية مبتكرة من خلال مؤتمرات واجتماعات كبار المانحين لسوريا والعراق التي كانت من المنظمين والمضيفين لها، بجانب استضافتها لمشاورات السلام اليمنية، وقد توجت جميع تلك الجهود بتسميتها «مركز للعمل الإنساني العالمي» من قبل الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي يعد ترجمة فعلية للمكانة الدولية لدولة الكويت.

وما يميز الجهود الكويتية في دعم اللاجئين سياستها القائمة على عدم التميز بين الذين ينتظرون العون والإغاثة على اختلاف هويتهم وعرقهم وانتمائهم ما أضفى على العمل الإغاثي الكويتي جانباً إنسانياً عميقاً وبحتا.

ولعبت الكويت دورا مهما في التخفيف عن محنة اللاجئون، فلم تقتصر الجهود الإغاثية على الجانب الرسمي وحسب بل ساهمت المنظمات والهيئات الخيرية كالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وجمعية الهلال الأحمر الكويتي في تمويل المشاريع التي تهدف الى تحسين الظروف المعيشية للاجئين فضلا عن إيصال المساعدات لأسر اللاجئين والنازحين.

مساهمات الصندوق الكويتي

ولا ينفصل دور الصندوق الكويتي للتنمية في مساعدة وإغاثة اللاجئين والمنكوبين في العالم عن دور دولة الكويت، فقد لعب الصندوق، منذ تأسيسه، دورا بارزا في تقديم الدعم والمساعدة لنازحي فلسطين والعراق وسوريا واليمن وميانمار في الدول المستضيفة، مثل لبنان والأردن وتركيا ومصر وبنغلاديش، منذ اندلاع الصراعات المسلحة في اوطانهم.

وتمثل هذا الدور الاغاثي الذي قام به الصندوق الكويتي بتوقيع العديد من الاتفاقيات مع الدول المذكورة لمساعدتها

على تحمل الأعباء الناجمة عن النزوح المفاجئ للاجئين ومساعدة النازحين أنفسهم على التكيف مع الأوضاع الاستثنائية التي يعيشونها في بلدان أخرى غير بلدانهم فهم يعانون قلة الطعام والماء والحياة الكريمة، كما يعانون انعدام المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وعدم ملائمة أماكن الايواء لاستقبال النازحين باستمرار.

ولذلك، ارتبط الصندوق الكويتي للتنمية بشراكات مميزة مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين كالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNCHR) ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) ، بالإضافة الى مركز سرطان الأطفال في لبنان ومؤسسة الحسين للسرطان في الأردن وجمعية الهلال الأحمر الكويتي من خلال توقيع عدة اتفاقيات تعاون لتمويل مشاريع تحسين الظروف المعيشية والصحية للاجئين السوريين والفلسطينيين والروهينغا.

وتضمنت هذه المشاريع تمويل مشروع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين لتحسين البنية التحتية والأحوال المعيشية لمخيمات اللاجئين السوريين بأقليم كردستان العراق، والتي شملت بناء مساكن جديدة، تشييد قنوات مفتوحة في المخيمات للصرف السطحي، توريد وتركيب معدات تعمل بالطاقة الشمسية لإنارة الطرق، توريد وتركيب مضخات للماء تعمل بالطاقة الشمسية، وبناء الطرق المستقلة في عدد من المخيمات بمحافظات اربيل ودهوك.

علاوة على ذلك، ساهم الصندوق بتمويل مشاريع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم اللاجئين السوريين في لبنان، والتي شملت مشاريع إنشاء وتأهيل البنية التحتية لمياه الشرب في بلدة رياق في قضاء زحلة بمحافظة البقاع، بما في ذلك حفر وتجهيز آبار لأغراض الري والشرب وتطوير شبكات مياه الشرب وخزانات المياه وملحقاتها.

كما ساهم الصندوق الكويتي للتنمية بتمويل مشاريع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في قطاع غزة، والتي شملت بناء عدة مدارس لأطفال اللاجئين الفلسطينيين في القطاع.

وساهم الصندوق الكويتي أيضا بتمويل الخطة الإستراتيجية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في سوريا للتأهب والإستجابة في مواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد داخل الأراضي السورية، لاسيما دعم مخيمات وملاجئ النازحين داخليا والمجتمعات المستضيفة. ويتركز الدعم على التدابير الفورية والأنشطة الرئيسية المنقذة للحياة، بما في ذلك الإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمع في نشر التوعية والوقاية من الوباء ودعم قدرات المنظمات والهيئات الشريكة مع اليونسيف، بالإضافة إلى تأمين لوازم الوقاية من العدوى ومكافحتها وإتخاذ ما يلزم من تدابير أخرى كمساعدة هذه المجتمعات للحصول على الخدمات الإجتماعية مثل التعليم ورعاية الأطفال.

زيارة عبد الوهاب البدر مدير عام الصندوق السابق لمركز حسين للسرطان في المملكة الأردنية

كما ساهم الصندوق، بالتعاون مركز سرطان الأطفال في لبنان، في علاج الأطفال السوريين اللاجئين المصابين بالسرطان في لبنان في إطار الإسهام في تقديم العون الإنساني للاجئين السوريين في الجمهورية اللبنانية، وذلك من خلال تمويل الخدمات العلاجية كتشخيص المريض من خلال الفحوصات المخبرية والصور الإشعاعية وتحليل الخزعات، والعلاج الذي يتضمن العلاج الكيميائي والعلاج بالأشعة والأدوية وزرع نقي العظم وجراحة إنقاذ الأطراف، والعمليات الجراحية لإستئصال الأورام، وعلاج المضاعفات التي قد تصيب الأطفال خلال فترة العلاج، والإجراءات الطبية لتخفيف الألم للمرضى، بالإضافة الى العلاج التلطيفي.

بالإضافة الى ذلك، ساهم الصندوق الكويتي للتنمية، بالتعاون مع مؤسسه الحسين للسرطان، في علاج اللاجئين السوريين المصابين بالسرطان في إطار الإسهام في تقديم العون الإنساني للاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك من خلال تمويل الخدمات العلاجية كتشخيص المريض من خلال الفحوصات المخبرية والصور الإشعاعية وعمليات لأخذ الخزع ، وتحليل الخزعات، والعلاج الذي يتضمن العلاج الكيماوي والعلاج بالأشعة والعلاج الفيزيائي والأدوية وزرع نقي العظم، وعمليات جراحية لإستئصال الأورام أو أي عمليات متعلقة بعلاج السرطان، وعلاج المضاعفات الناشئة عن العلاج، والإجراءات الطبية لتخفيف الألم للمرضى، والعلاج التلطيفي، والطوارئ.

وكذلك، ساهم الصندوق الكويتي، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي، في إغاثة اللاجئين الروهينغا في جمهورية بنغلادش الذين يعانون من نقص في الإحتياجات الأساسية الضرورية كالغذاء والدواء والإيواء بفعل أعمال العنف والأزمة الإنسانية التي نشبت في بلدهم ودمرت حياتهم ودفعت بهم خارج الحدود إلى بنغلادش، وذلك من خلال تمويل مستلزمات ومواد الإغاثة العينية بما في ذلك الخدمات اللوجستية ومستلزمات وعمليات الإغاثة الصحية والأدوية كالعيادات.

وشملت تلك المستلزمات تشييد 1,200 مسكن للإيواء، وتوفير 1,200 حزمة مواد تشمل أغطية وأواني للطهي وأنظمة للإضاءة بالطاقة الشمسية، وإنشاء مراكز تعليمية ومساجد، وتشغيل عدد من المراكز الصحية، بالإضافة الى تدريب 100 عامل لتقديم الخدمات الصحية التوعوية تتعلق بصحة الأم والطفل والتغذية والنظافة الشخصية والإسعافات الأولية.

من الجدير بالذكر ان عدد المنح المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية في هذا المجال حتى نهاية السنة المالية (2019 / 2020) بلغ حوالي 106 منحة بقيمة 1,304 مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا الدعم جزء من مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية في تلبية الالتزامات الدولية لحكومة دولة الكويت.

أكدت ان للصندوق مساهمات فعالة عدة في دعم الجهود المبذولة لمساندة اللاجئين السوريين والروهينغا

البرجس: الصندوق الكويتي من صناديق التنمية الأولى في العالم وتعاونه مع جمعية الهلال الأحمر مميز ومثمر جداً

أكدت الأمينة العامة في جميعة الهلال الأحمر الكويتي السيدة مها البرجس ان الصندوق الكويتي للتنمية يعتبر من صناديق التنمية الأولى والمميزة في العالم، خصوصا في العالمين العربي والإسلامي، وان التعاون القائم بين جمعية الهلال الأحمر والصندوق مثمر ومميز جداً وهذا يبين الدور التي تهتم به جمعيات النفع العام للمجتمع المدني في دعم دور الحكومة بحيث ان المجتمع المدني يعتبر اليد المساندة للحكومة.

وأشارت البرجس في حوار مع مجلة (الصندوق) ان العمل التطوعي يعتبر من الأهداف الأولى للجمعية وان الصندوق الكويتي ساهم بشكل فعال في تمويل المساعدات الطارئة التي قدمتها جمعية الهلال الأحمر للعديد من الأسر المحتاجة داخل الكويت وخارجها في كثير من البلدان التي تضررت جراء الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، مضيفة ان دولة الكويت تعد في طليعة الدول الداعمة للعمل الخيري والإنساني بدون أي تمييز منطلقة من مبدأ الالتزام تجاه الإنسانية الذي تنتهجه الجمعيات. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

الزميل محمد المؤمن يحاور السيدة مها البرجس

فريق جمعية الهلال الأحمر الكويتي والصندوق الكويتي للتنمية يتفقد مخيمات لاجئي الروهينغا في بنغلاديش

• وقعت الجمعية عدد من مذكرات التفاهم مع الصندوق الكويتي للتنمية لتعزيز التعاون الثنائي والعمل المشترك في مجالات الإغاثة والمساعدات الانسانية وتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، أبرزها إغاثة لاجئي الروهينغا وتوزيع المساعدات الإنسانية على الأسر السورية النازحة. كيف ترون التعاون مع الصندوق في هذا الصدد وما مدى فاعلية الجهود التي ساهم بها في هذا المجال؟

البرجس: «هي خطوة كبيرة حيث ان التعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية مميز ومثمر جدا خاصة وان الازمات كبيرة والحاجات كثيرة سواء كانت على مستوى أزمة اللاجئين السوريين في لبنان والأردن او ازمة لاجئين الروهينغا في بنغلاديش أو أزمة النازحين داخلياً في العراق واليمن وفلسطين.

ومما يجعل ازمة اللاجئين كبيرة هو تواجدهم في دول تعاني من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، وكان للصندوق الكويتي للتنمية مساهمات فعالة عدة في مؤازرة اللاجئين السوريين في لبنان بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي وذلك من خلال تمويل مشروع الرغيف وتوفير السيارات المجهزة لحملات خدمات نقل الدم والاسعاف لمختلف المناطق، كما قام بتوفير الحصص الغذائية والصحية ومواد التنظيف والتعقيم والأدوية للأمراض المزمنة. وساهم الصندوق الكويتي أيضا في تمويل عدد من حملات الجمعية لتوزيع المساعدات الإنسانية على الأسر السورية اللاجئة كبطانيات وكسوة الشتاء.

علاوة على ذلك، ساهم الصندوق بالتعاون مع الجمعية في إغاثة لاجئي الروهينغا في بنغلاديش حيث قام بتمويل الاحتياجات العاجلة لهؤلاء اللاجئين ومستلزمات الإغاثة بالإضافة الى المستلزمات الصحية والطبية والخدمات اللوجستية والصحية والأدوية، بالإضافة الى تحسين الظروف المعيشية لعدد كبير من أسر اللاجئين الروهينغا في بنغلاديش من خلال تزويدهم بمساكن آمنة ومستدامه وتعزيز حمايتهم وسلامتهم، مع توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية ورفع الوعي الصحي المجتمعي لهم.»

• منذ تأسيسها في منتصف ستينيات القرن الماضي، كان لجمعية الهلال الأحمر الكويتي جهود وأنشطة داخل الكويت وفي العديد من المناطق حول العالم، وبالأخص الدول العربية والاسيوية والافريقية. كيف ترون التطورات التي طرأت على الجمعية من منظمة تخدم المجتمع المحلي الى منظمة تقدم العون لشعوب دول العالم؟

البرجس: «تأسست الجمعية في يناير 1966 وكانت الاحتياجات في ذلك الوقت مقتصرة على مساعدة الأسر المتعففة والمحتاجين والفقراء داخل الكويت والمنكوبين في بعض الدول المجاورة. وكان التزام الجمعية يرتكز في المقام الأول على دعم القضية الفلسطينية حيث كانت المساعدات الاغاثية والإنسانية والطبية تتجه جميعا لمساندة الشعب الفلسطيني، خاصة بعد نكسة 1967 وتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الضفة الغربية.

ومع تطور الأحداث خلال السنوات والعقود الماضية والتي شهدت زيادة في حدة الأزمات والكوارث واتساع رقعتها حول العالم، بالإضافة الى ارتفاع وتيرة النزاعات المسلحة في المنطقتين العربية والإسلامية، قامت الجمعية بتوسيع نطاق أنشطتها ومساعداتها الإنسانية والاغاثية الطارئة لتصل الى أكبر عدد من المتضررين والمحتاجين في المناطق المنكوبة وتلبية

لاجئين الروهينغا في بنغلاديش

احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وتعليم وخدمات صحية، وإعادة تأهيل من اثار الحروب والنزاعات المسلحة.

وتمكنت الجمعية بالفعل منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا من تغطية حوالي 100 دولة حول العالم، ونحن مستمرون في هذا العمل وفي دورنا كذراع الكويت الخيرية والإنسانية المعنية بالعمل الإنساني والإغاثي حيث ان معظم مساعداتنا عاجلة، وفي الوقت نفسه نقوم أيضا بإطلاق الحملات الانسانية والبرامج التوعوية لمساندة المتضررين ودعم المحتاجين في الداخل والخارج بالإضافة الى المبادرات التي تهدف الى تعزيز المساعدات والمشاريع التنموية.»

- **شهد العام 2020 أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) في انحاء العالم، وكان له تأثيرات شديدة على مختلف المجالات، منها الصحية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية، وكان لجمعية الهلال الأحمر الكويتي خلال تلك الفترة دور بارز في دعم الجهود المحلية والدولية في مواجهة تداعيات الفيروس والحد من انتشاره. ما هي أهم المهام والمبادرات التي أطلقتها الجمعية لدعم تلك الجهود؟**

البرجس: «بلا شك ان جائحة (كوفيد – 19) تعد أزمة غير مسبوقة منذ عقود طويلة، وبالتحديد منذ أزمة جائحة الانفلونزا الاسبانية في اوائل القرن العشرين. فكانت هناك احتياجات كبيرة خلال عام 2020 وكانت استجابة الجمعية سريعة في هذا الصدد حيث قامت بمساندة الحكومة حسب النظام الأساسي للجمعية وذلك بأطلاق المهام والمبادرات ووقفت من خلالها جنبا إلى جنب مع الأفراد والمؤسسات والأسر المحتاجة والعمال في مواجهة اثار تفشي الوباء وبشكل مواز لكافة الجهود التي كانت تبذلها وزارة الصحة والإجراءات الاحترازية والوقائية لمواجهة تداعيات الفيروس.

وبذلت جمعية الهلال الأحمر الكويتي، كونها الذراع الإنساني لدولة الكويت، جهودا حثيثة على المستوى المحلي لدعم ومساندة الجهات الحكومية المعنية كوزارات الصحة والداخلية والدفاع في مواجهتها لتداعيات فيروس كورونا وذلك عبر مشاركة متطوعي الجمعية في تقديم الخدمات بالمحاجر الصحية والمطارات والمستشفيات والجمعيات التعاونية لتنظيم العمل والتأكد من التزام الجميع بالضوابط الوقائية، حيث قامت الجمعية بتغطية ثمان محاجر بالخدمات اللوجستية والاحتياجات الأساسية، بالإضافة الى دور الجمعية في عمليات الاجلاء البري والجوي وساهمنا بواسطة متطوعي الجمعية في نقل المسحات خلال عمليات الاجلاء وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة، بالإضافة الى ان دور الجمعية في المستشفى الأميري حيث كان متطوعي الجمعية متواجدون دوما للمساندة.

علاوة على ذلك، قامت الجمعية خلال فترات الاغلاق والحظر الجزئي والكلي في البلاد بتوزيع الوجبات والسلال الغذائية على الأسر المحتاجة والعمال وحراس المدارس والجامعات والمقابر والمساجد والكنائس وتلبية احتياجاتهم الأساسية طوال فترات الحظر في المناطق المحجورة والمدارس وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وغيرها من مؤسسات الدولة.

إضافة الى ذلك، ساهمت الجمعية في توفير الكمامات والقفازات والمعقمات لمؤسسات الدولة، سواء كانت الوزارات، او دور الرعاية الاجتماعية، أو المؤسسات الإصلاحية، أو الجامعات، أو المساجد والكنائس.

كما أطلقت الجمعية حملات وبرامج تثقيفية وتوعوية تتصل بصحة المواطنين والمقيمين بمشاركة عدد من الأطباء المتخصصين للوقاية من الوباء ونشر الوعي المجتمعي لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

اما على المستويين الإقليمي والدولي، ساهمت الجمعية بدعم العديد من الجمعيات الوطنية خلال أزمة كورونا العام الماضي بمبلغ يتجاوز مليوني دينار كويتي كمساهمة منها لمساندة تلك الجمعيات ومدها بالمستلزمات الصحية والسلال الغذائية للاجئين السوريين والفلسطينيين في لبنان والأردن، كما تم تقديم مساعدات مماثلة لحوالي 15 دولة حول العالم، بالإضافة الى دعم جهود الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر لمكافحة فيروس كورونا.

وتستمر جمعية الهلال الأحمر الكويتي في المساندة في الوقت الحالي خلال عملية التطعيم حيث يتواجد متطوعي الجمعية في المركز الرئيسي للتطعيم بالإضافة الى الحملات التوعوية التي تطلقها الجمعية للحث على أهمية التطعيم.»

- **عقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في يونيو العام الماضي الجلسة الثالثة للحوار السنوي الرفيع المستوى، بمشاركة وزارة الخارجية الكويتية والصندوق الكويتي للتنمية وجمعية الهلال الأحمر الكويتي، وذلك لمناقشة تأثير جائحة كورونا على دولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط. ما أهم التوصيات التي خرجت بها الجلسة؟**

البرجس: «كانت مخرجات الجلسة الثالثة للحوار السنوي الرفيع المستوى رائعة وممتازة، حيث أكد المشاركون على أهمية التنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نطاق تنظيم وتوزيع المساعدات الإنسانية والاغاثية والاطلاع أكثر على الأزمات، بالإضافة الى إيجاد الية لتحسين التعاون المشترك من اجل تقديم استجابات مستدامة لحاجات الأشخاص المتأثرين من جراء الأزمات والكوارث، لاسيما تداعيات جائحة (كوفيد – 19).

واكد المشاركون أيضا على ضرورة التنسيق مع الجمعيات الوطنية لتجاوز هذه الأزمة وتوفير الخيارات الداعمة للاستجابة المستدامة للاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين في الدول التي تعاني الصراعات المسلحة كاليمن والصومال ولبنان والعراق، بالإضافة الى اللاجئين السوريين في دول الجوار حيث أدى انتشار (كوفيد – 19) الى مضاعفة معاناتهم وهم في حاجة للمساعدة وتلبية احتياجاتهم الأساسية مثل المسكن والغذاء والمياه والرعاية الطبية والتطعيم ضد فيروس كورونا.

وجددت الجلسة تأكيدها على استمرار دعم دولة الكويت للجهود الإنسانية التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مع التشديد على الأهمية البالغة للصلة بين العمل الإنساني والعمل التنموي على الصعيدين المحلي والدولي.

كما شددت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودولة الكويت على التزامهما بالمشاركة في حوار السياسات من خلال تأكيد عقد الجلسة الرابعة للحوار الرفيع المستوى حول السياسات في جنيف خلال العام الحالي.

أكد ان الكويت، ممثلة بالصندوق الكويتي للتنمية، كانت ولا تزال لها أيادي بيضاء في اليمن

بن مبارك: المشاريع الحيوية الممولة من الصندوق الكويتي تحظى بتقدير المواطن اليمني

حاوره الزميل محمد المؤمن

أعرب وزير الخارجية وشؤون المغتربين اليمني الدكتور أحمد عوض بن مبارك عن تقديره للجهود التي بذلها الصندوق الكويتي للتنمية في تمويل المشاريع التنموية في بلاده خلال العقود الماضية وحرص الصندوق على الاستمرار في دعم المشاريع المتعلقة بالخدمات الأساسية التي تشكل أحد أهم الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية العاجلة خلال المرحلة الراهنة.

وأشار بن مبارك في لقاء مع مجلة (الصندوق) إلى أن الصندوق الكويتي سبق أن قام بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الحكومة اليمنية لتمويل مجموعة من المشاريع التنموية التي تساهم في دعم عملية التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار، معربا عن امله ان يستأنف تمويل تلك المشاريع واستكمال ما تم البدء فيه سابقا.

وذكر انه التقى مع إدارة الصندوق الكويتي للتنمية وبحث معها اليات تعزيز التعاون بين اليمن والصندوق لتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية وإعادة الإعمار، مثمنا في الوقت نفسه الموقف المبدئي لدولة الكويت، قيادة وشعباً، في دعم الشرعية الدستورية لليمن وتعزيز الجهود المبذولة لإنهاء الأزمة اليمنية وتحقيق السلام الشامل. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

● معالي الوزير، ما هو انطباعكم عن مساهمات الصندوق الكويتي في تعزيز التنمية في الجمهورية اليمنية الشقيقة؟

بن مبارك: «ان دولة الكويت كانت لها دائما أيادي بيضاء في اليمن، فليست هناك مدرسة أو جامعة أو مؤسسة صحية أو شارع الا وكانت للكويت فيه ايادي بيضاء، وفي مقدمة ذلك بالتأكيد الصندوق الكويتي للتنمية والصندوق العربي كذلك.

فبالتأكيد، هناك الكثير من المشاريع الحيوية التي ساهم الصندوق الكويتي بتمويلها بشكل فعال ولا تزال تحظى بتقدير المواطن اليمني.

وأنا أتواجد حاليا في زيارة رسمية الى دولة الكويت وقد ناقشت قبل لحظات، خلال لقائي مع إدارة الصندوق الكويتي للتنمية، إمكانيات التوسع والارتقاء بدور الصندوق في اليمن ومعالجة أي قضايا متعلقة بالمشروعات السابقة. واعتقد انه ومما سمعته من الأخوة في الصندوق الكويتي شي واعد ويشرح الصدر.»

● كيف ترون جهود دولة الكويت في انهاء الأزمة اليمنية؟

بن مبارك: «كما ذكرت سابقا، ان الكويت كانت ولا تزال لها أيادي بيضاء في تاريخنا السياسي اليمني. ففي السابق، وقبل تأسيس الوحدة اليمنية، كانت أهم محطات المصالحة تتم في الكويت.

وفي الأزمة الحالية كذلك، كان هناك دور كبير جدا لدولة الكويت في عام 2016 بجمع الأطياف اليمنية في محاولة للتوصل الى سلام، وباعتقادي انه أي اتفاق سلام قادم سيستند بشكل كبير جدا الى ما تم التوافق عليه والتوصل اليه في الكويت ولا يمكن التوصل او مناقشة أكثر مما تم مناقشته في الكويت.

ان دولة الكويت، بموقفها الوسطي وحرصها الشديد على اليمن والقبول الكبير التي تتمتع به عن كل أبناء اليمن نتيجة لمساهماتها الصادقة تجاه اليمن، بإمكانها ان تلعب أدوارا إيجابية بجميع المراحل.»

● ما هي آخر تطورات جهود المصالحة والسلام الشامل في اليمن؟

بن مبارك: «هناك لحظة تاريخية كبيرة يمر بها العالم في الوقت الحالي، حيث توجد مجموعة من الجهود الدولية، سواء الأممية أو المبادرات واخرها المبادرة السعودية للسلام في اليمن، وكلها تنطلق من توفير فرص لتحقيق السلام بدءا بجملة من الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي الإنساني ووقف إطلاق النار، ووصولا الى جلوس الأطراف اليمنية على طاولة المفاوضات.

في المقابل، وبالرغم من هذه المبادرات وهذا الجو الدافع نحو السلام، هناك تعنت حوثي في الأرض حيث أطلقت المبادرة السعودية منذ أسابيع وقوبلت بترحيب واسع من قبل الحكومة الشرعية اليمنية والإدارة الأمريكية الجديدة، التي عينت مبعوث للسلام وتم التفاعل معه بشكل إيجابي من قبل الحكومة الشرعية.

لكن على الرغم من ذلك، فان هناك تصعيد عسكري كبير في مأرب في الوقت الحالي من قبل ميليشيا الحوثي. نعتقد انه لا زالت هناك فرص للسلام ونأمل ان يتم التقاطها من قبل جماعة الحوثي.

علاوة على ذلك، فقد شاركنا في محادثات السلام اليمنية التي استضافتها دولة الكويت، تحت رعاية الأمم المتحدة، قبل خمس سنوات، وقضينا أكثر من 100 يوم في الكويت وكنا قاب قوسين أو أدني من التوصل الى اتفاق سلام مع جماعة الحوثي، حيث ناقشنا أدق التفاصيل. ولكن، تراجع الحوثيين عن التوقيع على الاتفاق في اللحظات الأخيرة. نأمل ألا يتكرر هذا السيناريو.»

● ما الذي تحتاجه الحكومة اليمنية حالياً لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد؟

بن مبارك: «ظهرت بارقة أمل كبيرة جدا بعد توقيع اتفاق الرياض، الذي اجتمعت فيه كل الأطياف السياسية والاجتماعية في اليمن، وبموجبه تشكلت حكومة الكفاءات السياسية التي عادت الى عدن في يوم 30 ديسمبر 2020 واستهدفت بهجوم بالصواريخ في مطار عدن من قبل جماعة الحوثي.

مشروع انتاج الملح من مناجم الصليف

مشروع تطوير وادي مور

مشروع الطاقة الكهربائية (المرحلة الثالثة)

هذه الحكومة تمثل بارقة امل كبيرة بالنسبة لليمنيين، حيث تتواجد في العاصمة المؤقتة عدن وتعمل على تحقيق الاستقرار والأمن لأبناء اليمن وأقرت برنامج واعد أسمته برنامج التعافي الاقتصادي.

هذه الحكومة تحتاج الى دعم تنموي واقتصادي كبير جدا حتى تستطيع ان توفي بالتزاماتها تجاه اليمن وحتى تتمكن بالقيام بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة داخل البلاد لتوفير المزيد من الموارد المحلية من عناصر الاقتصاد الداخلي. وبالتأكيد، ان اليمن، أولا واخرا، تحتاج الى السلام لكي تستطيع أي حكومة يمنية ان تعمل بشكل فعال.

● هل لك ان تصف الأوضاع الانسانية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تضررت من الصراع؟

بن مبارك: «يعاني اليمنيين، خصوصا في المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات الحوثي، من ماسي عديدة، أبرزها التهجير القسري، الظروف المعيشية الصعبة،

بالإضافة الى صعوبة الوصول الى الخدمات العامة، والتعرض الى القصف الصاروخي والطيران المسير بشكل دائم في محافظات مأرب وتعز، وصعدة، والضالع، والبيضاء.

ففي مدينة مأرب على سبيل الذكر، تلك المدينة التي يحتل فيها سد مأرب مكانة تاريخية عند اليمنيين والعرب كونه أحد أقدم السدود في العالم ويعود تاريخه الى عصور ما قبل الميلاد، كان عدد سكانها لا يتعدى 350,000 ألف في عام 2014، قبل الحرب.

الان أصبحت مأرب مدينة تستضيف أكثر من أربع ملايين مواطن يمني، جلهم من الهاربين من مناطق النزاع ومناطق سيطرة ميليشيات الحوثي. بالإضافة الى وجود أكثر من أثنين مليون من المهجرين داخليا فقط في مأرب.

علاوة على ذلك، هناك ظروف اقتصادية صعبة وصراع عسكري متنامي في مأرب منذ 7 فبراير الماضي الى يومنا هذا. ففي الأيام الماضية، سقط أكثر من 20 صاروخ باليستي على الأحياء السكنية في المدينة.

وبالنسبة الى مدينة تعز، المعروفة بكثافتها السكانية العالية، فإنها محاصرة منذ خمس سنوات من ثلاث جهات ويوجد هناك منفذ واحد فقط للمدينة.

في السابق، كان تنقل المواطنين اليمنيين بين مدينتي تعز وعدن يستغرق أقل من ساعة. أما في فترة الصراع الحالي، فانه يستغرق أكثر من 24 ساعة نتيجة للحصار المطبق على مدينة تعز، وهذا بالطبع أدى الى خلق ظروف اقتصادية صعبة بالنسبة الى المواطنين، بالإضافة الى المعاناة نتيجة للقصف المستمر.»

● الى جانب الصراع المسلح، ما هي التحديات الأخرى التي تواجه التنمية في اليمن؟

بن مبارك: «في الواقع، تظل الحرب نفسها التحدي الرئيسي الذي يواجه تطور التنمية بجميع مجالاتها في البلاد، حيث ضاعفت هذه الحرب من معاناة الاقتصاد اليمني ومشكلة تطوير البنية التحتية بشكل عام، بالإضافة الى عدم تمكن اليمن من الوصول الى موارده الطبيعية، سواء الغازية منها او المعدنية او السمكية، وتصديرها الى الخارج.

كما تسببت الحرب بنقص في الموارد من العملة الصعبة، الأمر الذي أدى الى عدم قدرة اليمن على الإيفاء بالكثير من الالتزامات الواجبة تجاه مواطنيه في المقام الأول، وتجاه المؤسسات الإقليمية والدولية.»

مشروع طريق سهام - برع

مشروع تنمية الثروة الحيوانية

مشروع طريق التربة - طور الباحة

أكد تقدير الشعب الجيبوتي لإسهامات الصندوق في تطوير العديد من القطاعات الحيوية

السفير الجيبوتي: الصندوق الكويتي ساهم في تلبية احتياجات الأساسية للبلد والمواطن

وصف سعادة سفير جمهورية جيبوتي لدى دولة الكويت السيد/ محمد علي مؤمن علاقات التعاون القائمة بين بلاده والصندوق الكويتي للتنمية بال«متميزة» و«الممتازة» للغاية حيث انها تلبي احتياجات البلد الاقتصادية، متمثلة بالبنية التحتية في المقام الأول، إضافة الى احتياجات الأساسية للمواطن الجيبوتي، معربا عن سعادته بالتوقيع مؤخرا على الاتفاقية الـ 16 مع الصندوق الكويتي لتمويل احدى محطات الكهرباء في الجمهورية.

وأشار مؤمن في حديث مع مجلة (الصندوق) الى ان دعم الصندوق الكويتي لجيبوتي، سواء على مستوى القروض أو على مستوى المنح، ملموس ومقدر ليس فقط من قبل القيادة السياسية الجيبوتية وانما من الشعب الجيبوتي كذلك، حيث انه ساهم في تلبية احتياجات المواطن البسيط. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

الزميل محمد المؤمن يحاور سعادة السفير الجيبوتي

وقال «رافق الصندوق الكويتي جمهورية جيبوتي، بعد الاستقلال بعامين وأكثر، في مجالات حيوية عدة، منها قطاع البنية التحتية الأساسية والتي تعد ولا تزال العمود الفقري للاقتصاد الجيبوتي، بالإضافة الى قطاعات الصناعة والطاقة والكهرباء.»

وأوضح الدبلوماسي الجيبوتي ان الصندوق الكويتي ساهم بشكل فعال في تطوير إمكانية توفير الطاقة المناسبة للشعب الجيبوتي، بالإضافة الى توفير الاحتياجات الرئيسية لتطور الجمهورية في المجال الاقتصادي.

وذكر انه «قبل ثلاث سنوات تقريبا، انتهينا من مشروع البرنامج الوطني للتنمية، والتي ساهمت فيه دولة الكويت في إطار مبادرة مجلس التعاون الخليجي، حيث مولت الكويت، عبر الصندوق الكويتي للتنمية، البنية التحتية في مجالات التعليم والمياه والصرف الصحي والإسكان وهي مشاريع تهم المواطن الجيبوتي البسيط.»

كما أكد مؤمن ان حكومة بلاده تعتبر دولة الكويت «المساهم الأول» واحد الداعمين الرئيسيين للتنمية في الجمهورية، منوها بقيام فخامة الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله بافتتاح طريق رابط بين ميناء تم انشائه بتمويل من الصندوق العربي، والذي تساهم الكويت بجزء كبير منه، قبل عامين، حيث يمتد الطريق من هذا الميناء الى الحدود الأثيوبية.

وقال «ان مجال الدعم والمساعدة لم يقتصر على العاصمة او احتياجاتها فحسب، بل في ربط جيبوتي بدول الجوار لتحقيق الاندماج اقتصادي،» مضيفا ان هناك حاليا ربط إقليمي بين اثيوبيا وجيبوتي في مجال الكهرباء، وبالإمكان ان يمتد هذا التعاون الى اليمن عبر جيبوتي.

وأشار الدبلوماسي الجيبوتي الى ان «دولة الكويت حاضرة في جميع المجالات، ونتائج تمويل الصندوق الكويتي للتنمية، سواء كان على شكل قروض أو منح، أصبحت واضحة للعيان وتعم بالفائدة على الجميع،» مفيدا ان «التنمية الاقتصادية مبنية على الانسان الذي لابد ان تتوفر له الكهرباء الرخيصة والطرق وغيره من الاحتياجات الأساسية، فهي حلقة مرتبطة ببعضها البعض.»

وعن مستوى العلاقات الجيبوتية – الكويتية، أكد مؤمن ان العلاقات الثنائية «ممتازة» على جميع المستويات، وهي متطورة بشكل كبير خاصة بعد افتتاح سفارتي البلدين في عام 2012، فقد ازدهرت علاقات التعاون بين البلدين والزيارات المتبادلة على المستويين الرسمي والشعبي عبر تلك السفارات.

وذكر ان الكويت معروفة بمنظماتها وجمعياتها الأهلية الخيرية التي تعمل بمجالات العمل التطوعي والإنساني، إضافة الى الخيريين من أهل الكويت، مفيدا ان العديد من تلك الجمعيات الخيرية، وفي مقدمتهم الكوادر الطبية الكويتية، قامت بزيارات مختلفة لجيبوتي واجراء العديد من العمليات الجراحية بعدة مناطق في البلاد.

وجدد السفير الجيبوتي تأكيد بلاده على اهمية المضي قدما نحو تطوير وتعزيز علاقات التعاون الثنائية ودفعها الى الأمام في مختلف المجالات حيث تعمل السفارتين الجيبوتية والكويتية جنبا الى جنب في كلا البلدين على تطوير هذه العلاقات.

وأشار الى ان القيادة السياسية في كلا البلدين تقوم بتوجيه جميع القطاعات للسعي الى تطوير العلاقات الثنائية، بالإضافة الى الزيارات المتبادلة من قبل وزراء خارجية البلدين، حيث زار سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح جيبوتي، عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية آنذاك، في اطار المشاركة في المؤتمر الإسلامي لوزراء خارجية الدول الإسلامية كمبعوث من سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – طيب الله ثراه، بالإضافة الى زيارة سابقة من سمو الشيخ ناصر المحمد الصباح لجيبوتي في اطار المشاركة في المؤتمر الإسلامي.

من جهة أخرى، ابدى السفير مؤمن رغبة جمهورية جيبوتي في الوقت الحالي في تعزيز العلاقات الثقافية والسياحية بين البلدين، مضيفا «نحاول ان نفتح العلاقات الشعبية على مستوى الثقافة والفنون بشكل عام.»

وأفاد انه عندما عقد المؤتمر العربي الأفريقي الأخير في الكويت، تم تنظيم عدد من الفعاليات والمعارض الثقافية على هامش المؤتمر وذلك بمشاركة عدد من الدول ومنهم جيبوتي، حيث تعرف الزوار الكويتيين على الحرف اليدوية الموجودة في جيبوتي واقتنوا بعض الأشياء الرمزية والشعبية والتراثية.

وذكر «كنا نطمح كسفارة منذ فترة ان نأتي بفرقة فولكلورية فنية الى الكويت لتعرض الفن الشعبي الجيبوتي، لكن ظهور جائحة كورونا حالت دون ذلك مع الأسف الشديد.»

ونوه مؤمن ان جيبوتي ليست بلد سياحي كبير تجذب الكويتيين اليها، مشيرا في الوقت نفسه الى انه وبالرغم من ذلك، الا ان هناك بعض من الرحلات السياحية المتخصصة كسياحة القوس البحري والتي قام بها عدة شباب كويتي.

وأعرب الدبلوماسي الجيبوتي عن الشكر للصندوق الكويتي للتنمية «الذي يرافقنا ويقدر ظروفنا دائما ونحن سعداء بهذا التعاون ونقول عبر الصندوق الكويتي للتنمية لدولة الكويت، قيادتا وحكومتا وشعبا، أنتم نعم الأشقاء ونعم الداعمين وشكرا من الأعماق لمواقفكم معنا، وان شاء الله تحيا الأخوة الجيبوتية – الكويتية للأبد.»

مشروع تطوير ميناء جيبوتي

افتتاح مشروع مصنع الألبان في عام 1980

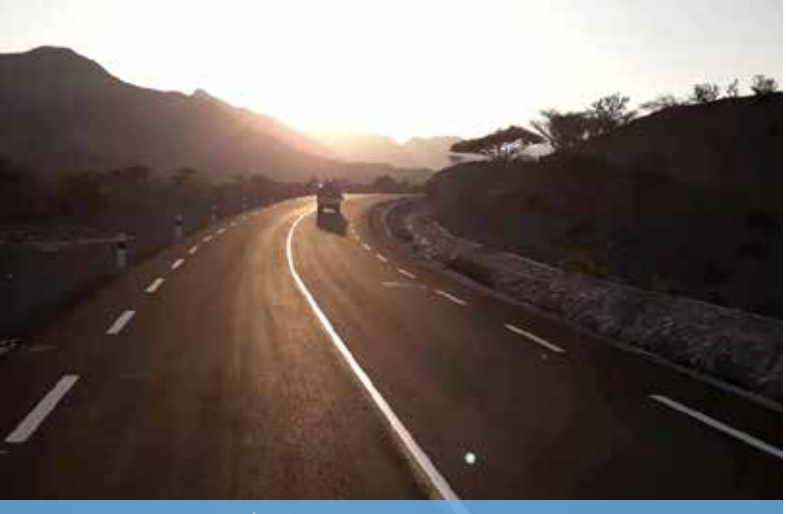

مشروع طريق تاجورا - بلحو (طريق الشيخ صباح الأحمد الصباح)

آثار أزمة جائحة كورونا على القطاع الزراعي

هناك العديد من المصادر والبحوث تناولت حجم تأثير أزمة جائحة فيروس كورونا على القطاع الإقتصادي والتداعيات الإجتماعية التي ترتبت على تفشي الوباء، والإجراءات التي إتخذت من قبل الدول والجهات المؤسسية الدولية المعنية وأصدرت فيها التقارير التحليلية والحوارات النقاشية. وطالت تداعيات الأزمة القطاع الزراعي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ويتطرق بحثنا هذا بشكل عام إلى آثار الجائحة على القطاع الزراعي في مناطق مختلفة من العالم، منها السلبية والإيجابية.

بقلم الدكتور عبد الرضا بهمن
مستشار في الصندوق الكويتي

حسب أحد تقارير منظمة العمل الدولية فإنه بسبب الجائحة خسر العالم قبل نهاية 2020 نحو 200 مليون وظيفة من بينها 5 ملاين وظيفة في الدول العربية، ومن أكثر القطاعات تأثراً في هذا المجال هو قطاع الغذاء، مما أثر سلباً على وضع الأمن الغذائي. وتبين من بيانات منظمة الغذاء والزراعة (الفاو) والبنك الدولي لعام 2020، إنه على الأقل ما بين 80-130 مليون شخص تعرضوا للمجاعة جراء الركود الإقتصادي الذي نتج عن أزمة الجائحة، هذا إضافة إلى العدد قبل الأزمة والمقدر بحوالي 700 مليون شخص. كما أن هناك أكثر من 135 مليون شخص يعيشون في حالة إنعدام الأمن الغذائي الحاد وبحاجة إلى المعونات الإنسانية العاجلة، كما هي في اليمن. وكذلك فإن حوالي 100 مليون شخص معرضين للفقر المدقع جراء الجائحة. وكشفت بيانات إحدى دراسات هيئة الأمم المتحدة عن المرأة أن الجائحة وتداعياتها دفعت أكثر من 47 مليون أمرأة حول العالم إلى حالة الفقر، فضلاً عن زيادة العدد الإجمالي لمن يعيشون في فقر مدقع إلى حوالي 450 مليون شخص قبل نهاية 2020.

تعرضت سلسلة إنتاج الغذاء، بشقية النباتي والحيواني، التي تبدأ من تجهيز الأراضي وكفاح المزارعين مروراً بعمليات الحراثة والزراعة والحصاد والنقل والتخزين والتصنيع، ومن ثم التسويق والوصول إلى المستهلكين إلى أضرار كبيرة بسبب الأزمة، حيث طالت إجراءات الحظر هذه السلسلة الحيوية من ناحية مواعيد تجهيز وتحضير وتسميد الأراضي الزراعية، وتأمين الأعلاف لحيوانات المزرعة، ونقلها إلى المسالخ لتجهيز اللحوم بأنواعها، وتأثيرها السلبي على إنتاج وتصنيع الحليب ومشتقاته إضافة إلى منتجات أخرى. وحسب بيانات إقتصادية زراعية صادرة من عدة جهات تشير إلى ارتفاع أسعار الحبوب الغذائية الرئيسية كالأرز والقمح بزيادة ما بين 12-15 بالمئة أثناء فترة الجائحة، مما أثر ذلك سلباً على كثير من الدول المستوردة لهذه السلع كالدول العربية، حيث يصل ما تستورده بعض هذه الدول من المواد الغذائية ما بين 40-90 بالمئة، وهي الأكثر استيرادا لهذه المواد في العالم. الأثار السلبية

تفاقمت الظروف المعيشية مع الجائحة وزادت معاناة ملايين الأسر الزراعية وسكان الأرياف، حيث تكبدوا خسائر فادحة جراء وقف تصدير المنتجات، والكثير منهم لم يكن بمقدورهم الوصول إلى أراضيهم الزراعية بسبب منع التجوال والخوف من خطورة فيروس كورونا، وكذلك توقفت أعداد كبيره من المزارعين حول العالم عن الإستمرارية في النشطات اليومية لعدم قدرتهم على تغطية تكاليف مستلزمات العمليات الزراعية المختلفة، والوصول إلى الأسواق المحلية والتصديرية، مما تفاقمت معها المشاكل التسويقية في مناطق الإنتاج. ومن الآثار الشديدة للجائحة هي القيود التي فرضت على تنقل حركة العمال الزراعية عبر الحدود الداخلية بين الأقاليم وخارجها في كثير من دول مناطق العالم، مما سببت في نقص الأيدي العاملة وإرتفاع أجورها، وممكن التطرق إلى بعض الحالات على سبيل المثال. فقد تم تطبيق حظر السفر داخل حدود أراضي دول الإتحاد الأوروبي، مما أثر ذلك سلباً على القوى

العاملة في مجال زراعة وإنتاج الفواكه والخضروات وتجهيزها وتسويقها، ومن ثم أدى ذلك إلى خسائر إقتصادية كبيره على مستوى القارة الأوروبية بسبب إرتفاع الأسعار ونقص الكميات في الأسواق. كما أنه حدث في بعض مناطق الإنتاج تراكم المنتجات المحلية من المواد الغذائية لا تستوعبها المخازن وتعرضت إلى التلف والفساد أدت إلى خسائر كبيره للمنتجين.

وبسبب قيود حركة البضائع حول العالم التي أثرت سلباً على توفير كثير من المدخلات الزراعية، فمثلاً عند إغلاق المصانع الصينية المتخصصة في إنتاج المبيدات الحشرية لمكافحة الآفات الزراعية وكذلك إنتاج الأسمدة الكيماوية، فهذا ساهم في نقص الكميات وإرتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وأثر ذلك سلباً على نشاطات إنتاج المواد والتجهيزات الغذائية على مستوى سلسلة المطاعم والجمعيات التعاونية وغيرها من مراكز بيع وتوزيع هذه المواد. كما أن حظر الرحلات الجوية كان له دور سلبي على توفير المنتجات الغذائية وبالأخص تلك المعرضة للتلف السريع مثل الحليب ومشتقاته، واللحوم بأنواعها الطازجة والمبردة والمجمدة، إضافة إلى الخضروات بأشكالها المختلفة. ومن هذه الأثار على أسواق الأغذية العالمية، وبالأخص خلال الفترة الأولى من التفشي، تتلخص في أنه عند أغلاق المحلات التجارية

كالمطاعم والمقاهي نتج عن ذلك فائض من المخزون الغذائي تعرض للهدر والخسائر. كذلك وبسبب تعطل طرق الإمداد والنقص في الأيدي العاملة، فقد أصبح هناك الاف الأطنان من الحليب الطازج تهدر يومياً في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية. كما أثرت الأزمة على تأخر ومنع إستيراد مستلزمات الإنتاج كالمعدات والآلات وقطع الغيار، والمواد الخام الداخلة في الصناعات الزراعية كالتجهيزات الغذائية والغزل والنسيج. وبسبب الجائحة على سبيل المثال، فقد إنخفضت صادرات جمهورية رواندا من البن الأخضر بأكثر من 12% خلال أقل من عالم، حيث تراجع الطلب العالمي على هذه السلعة التي تعتمد عليها البلاد في إقتصادها، وذلك حسب أحد تقارير المجلس الوطني الرواندي لتنمية الصادرات الزراعية.

الأثار السلبية

ومن سلبيات الجائحة التي عصفت بالقطاع الزراعي بعض المناطق حول العالم بشكل عام وقف التصدير وضعف القوة الشرائية للمستهلكين بسبب تقلص ووقف الرواتب. وكذلك توقفت المعارض الزراعية المحلية والخارجية والتي كانت توفر فرص تسويق المنتجات والتقنيات. كما تضررت المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كثيراً من الجائحة، إذ إنها تعتمد على التسويق المباشر وقد تعثر هذا النشاط بسبب إرتفاع أسعار المدخلات وضعف القوة الشرائية وتكرار حظر التجول، ودفعت الأزمة بشكل سلبي على دخول العاملين في القطاع وتدهور مستويات معيشة الأسر الريفية.

وفي الهند أثرت الأزمة على موسم الحصاد الذي تزامن مع موجات كورونا وسببت في إخلاء الأراضي الزراعية من العمالة، وفقدان كميات هائلة من المحاصيل المتروكة في الحقول، وأدى ذلك إلى خسائر فادحة للمزارعين على مستوى البلاد. وقد

تدخلت الحكومة المركزية في مد يد العون للأسر الفلاحية على شكل توفير إعانات وتعويضات والتأمين على المحاصيل، كذلك تم تسهيل توفير إئتمانات زراعية وبدل البطالة للمعدمين من أهالي الأرياف. كما شجعت الحكومة المحلية المزارعين على إستخدام الميكنة الزراعية في عمليات الحراثة والحصاد بدلاً من الأعداد الكبيرة من الايدي العاملة، وذلك توفيراً للوقت وتطبيق التباعد بين العاملين في الحقول، خاصة إن أغلبية الأيدي العاملة عبارة عن عمالة متنقلة ومن مناطق إلى أخرى بأجر يومي.

وفيما يتعلق في الإتحاد الأوروبي فإن دولها تستخدم الميكنة الزراعية في نشاطاتها الحقلية وبأعداد قليلة من الأيدي العاملة المحلية وبكفاءة جيدة، ولم تتأثر كثيراً من ناحية إستغلال الأراضي والإنتاجية، ولكنها تأثرت سلباً بسبب النقص في بعض المدخلات الأساسية كالأسمدة والمبيدات التي يعتمد استيرادها من الصين التي أغلقت الكثير من مصانعها. كما أن إغلاق المطارات وتقليص وسائل النقل من وإلى أوروبا أثر على إستيراد مواردها من بعض دول أمريكا اللاتينية كفول الصويا، الداخلة في تركيب وتجهيز الأعلاف الحيوانية، وهناك إحتمال أن تتأثر هذه الدول سلباً على المدى البعيد في حال إستمرار الجائحة، حيث أن الجدير بالذكر أن الدول الأوروبية لديها إكتفاء ذاتي في إحتياجاتها الغذائية حالياً ويقدر معدل الإكتفاء الذاتي لديها بحوالي 101% لأهم أنواع الحبوب والتي تشمل القمح والشعير والذرة الصفراء والذرة الرفيعة والشوفان. كما يقدر معدل الإكتفاء الذاتي للمنتجات الحيوانية بحوالي 103 بالمئة وتشمل اللحوم الحمراء والبيضاء وبيض المائدة. وكذلك فقد أثر إغلاق الحدود بين دول الإتحاد سلباً على توفير المواد الغذائية الطازجة التي كانت تمر بإنسياب وسرعة قبل الجائحة التي ساهمت في التأخير الشديد في نقل البضائع الى الأسواق الأوروبية.

وفيما يتعلق بالدول العربية بشكل عام فإن الامن الغذائي فيها كان يواجه عدة مشاكل قبل إنتشار جائحة كورونا وأهمها ندرة مصادر المياه، وتدني مستويات إنتاج الأراضي، وانخفاض معدلات الإنتاجية، وزيادة موجات الجفاف، وعدم إستقرار الأوضاع السياسية والأمنية.

وتأثرت هذه الدول وبالأخص الزراعية منها، من الازمة كتهديد مباشر للقطاع الزراعي حيث ساهمت في إرجاء تنفيذ تحقيق سياسات الأمن الغذائي، وأثرت على تراجع المعروض والمخزون من المواد الغذائية كما هي عالميا.

وفي الولايات المتحدة الامريكية عانت المناطق الزراعية من نقص العمالة الموسمية للقيام بعمليات الحصاد، وهذه الأيدي العاملة تأتي موسمياً إلى الأراضي الأمريكية من المكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية للقيام بأعمال زراعية مختلفة، وبتصاريح عمل خاصة. وتم في عام 2019 إستخراج نحو 260 ألف تصريح للعمل في 2020 وتأثرت هذه الأعداد سلباً أثر الجائحة، وقد قدرت الخسائر الناجمة من الأزمة على القطاع بأكثر من 5 مليار دولار. كما تأثرت الصناعات الغذائية من

خلال إغلاق المحلات والمصانع، وأدى ذلك إلى تسريح أعداد كبيرة من الأيدي العاملة ومن ثم فقدان دخول الأسر المعتمدة على هذه العمالة. كذلك توقفت مصانع إنتاج الحليب، حيث أخذ المنتجين بالتخلص من الحليب الطازج بسبب إنخفاض شديد على الطلب، وأيضاً تم تعطيل تشغيل مصانع تجهيز اللحوم. وخسر من ذلك قطاع الصناعات الغذائية خلال 2020 ملايين الوظائف ومنها نحو 7 ملايين وظيفة في مجال خدمات المطاعم التي تعتمد على الصناعات الغذائية، وقدرت الخسائر المادية المباشرة بأكثر من 220 مليار دولار، وكذلك إنخفضت أسعار كثير من المنتجات الزراعية بأكثر من 20 بالمئة. وتأثرت صفقات تجارية وزراعية مع الصين بمبلغ يقدر بحوالي 80 مليار دولار.

الأثار الإيجابية

لا يخفى على أحد الأثار الكارثية والمدمرة التي أحدثتها جائحة كورونا على جميع القطاعات الحياتية حول العالم، إلا أن هناك أثار إيجابية أبرزتها الجائحة، ومنها إنها خففت حركة المواصلات بشتى وسائلها وإنبعاثات عوادم وسائل النقل المختلفة، مما أدى ذلك إلى إنحسار نسبة الغازات الملوثة المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري. كما ساهم إغلاق المصانع والمعامل في التقليل من إستخدام المواد الكيماوية ومن ثم الأنبعاثات السامة، وأدى ذلك إلى تقلص ثقب الأوزون المتواجد على القطب الجنوبي. وأدت هذه التغيرات إلى تأثيرات إيجابية على البيئة بشكل عام ومنها عودة الحيوانات البرية إلى ممراتها الرعوية الطبيعية.

قامت العديد من الدول والجهات المؤسسية في إعادة النظر في سياسة الأمن الغذائي للوصول إلى الإكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية، كما قامت على تشجيع المبادرات المحلية لدعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة لمنع إنهيارها وتبنى الأنتاج الوطني.

حفزت الجائحة الدول، خاصة تلك غير الزراعية، ومنها منظومة دول مجلس التعاون الخليجي النظر في إستراتيجية جديدة للأمن الغذائي لضمان إستمرارية توفير المواد الغذائية الأساسية لشعوبها. وفي هذا الصدد تم تبني إنشاء شبكة أمن غذائي على مستوي الدول الأعضاء. كما تطرقت منظمة الغذاء والزراعة في تحذيرها من أن العديد من دول العالم سوف تشهد نقصاً في المواد الغذائية خلال موجات الجائحة، وبالأخص تلك التي تعتمد بشكل رئيسي على الإستيراد، كدول مجلس التعاون الخليجي التي ساهمت الأزمة فيها تطبيق إجراءات تهدف للحد من ظاهرة الإسراف وسوء إستهلاك المواد الغذائية، خاصة وأن كميات المخزون أصبحت مهددة بسبب التهافت على مخازن المواد الغذائية.

ونرى أن ازمة الجائحة تمثل فرصة ودرساً لمعالجة موضوع الامن الغذائي ويجب على الدول تقدير حجم إستهلاكها وإحتياجاتها الفعلية، ومن ثم تنفيذ تأمين المخزون الإستراتيجي الآمن لكل دولة يكفي لفترة لا تقل عن سنة. كما ساهمت الأزمة في كثير من المناطق في الأقبال الشديد على السلع المنتجة محليا، نتيجة لتقليص عمليات الإستيراد جراء تفشي الوباء في البلدان المصدرة، وساهم هذا نوعاً ما في تقليل عجز ميزان المدفوعات.

إتخذت بعض الدول المنتجة التدابير لتلبية إحتياجاتها من المواد الغذائية، إذ قامت وبتسارع في زيادة مخزوناتها الإستراتيجية من السلع الأساسية، وتشييد مخازن ذات أحجام استيعابية كبيرة لأجل تعزيز مخزون يكفي لأطول فترة زمنية ممكنة. كما قامت هذه الدول في تخصيص أموال وقروض ميسرة للمزارعين والمنتجين وبالأخص الصغار منهم لأجل ضمان الإستمرارية في الإنتاج لتغطية الاحتياجات المحلية. كما أتخذت بعض الدول إجراءات اسقاط القروض أو تخفيض الديون على المتعثرين، ودعم مدخلات الإنتاج و تعويض المتضررين جراء إنخفاض أسعار السلع. وهناك العديد من جهات رسمية في كثير من الدول الزراعية قامت بإجراء دراسات وتحاليل فنية وإقتصادية بشأن الدورات الزراعية وإعادة النظر في تقييم التركيبات المحصولية السائدة والمستقبلية، وذلك لتأمين الإحتياجات من المحاصيل الإستراتجية تحسباً للمفاجئات القادمة. كما لا ننسى الأدوار والجهود الإيجابية التي قامت بها منظمات الأمم المتحدة لأجل التخفيف من الأثار السلبية لجائحة كورونا، ووضع خطط الأمن الغذائي لصالح الجهات التي إستعانت بخبراتها والممثلة في كل من منظمة الغذاء والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي وأخرى.

مساهمة الصندوق الكويتي في مبادرة مجموعة العشرين الخاصة بتأجيل سداد خدمة الديون للدول الأشد فقراً

بقلم/ أحمد علي الصباح – مساعد مستشار اقتصادي

لا يخفى على القارئ الكريم ما حل في العالم من تغيير بسبب جائحة كورونا، ولسنا في هذه المقالة بصدد مناقشة أو تحليل الحال ما قبل وما بعد «كورونا»، إنما الهدف هو تسليط بعض الضوء على جهود الصندوق الكويتي للتنمية في التخفيف من آثارها التي عصفت بالعالم أجمع.

إنقسمت جهود الصندوق إلى ثلاثة أقسام رئيسية، أولها دعم السلطات الصحية في الكويت بتقديم منحة بمبلغ 30 مليون دينار كويتي تم تخصيص مبلغ 15 مليون دينار كويتي لصندوق مجلس الوزراء الخاص بمكافحة فيروس كورونا، على أن يتم تخصيص باقي المبلغ لدعم وزارة الصحة حسب أولوياتها. وثانيهما دعم المنظمات الدولية والحكومات في عدة دول عن طريق المشاريع والبرامج التي بدورها تساعد على تخفيف آثار الجائحة، وثالثاً المشاركة في مبادرة مجموعة العشرين الخاصة بتأجيل سداد خدمة الدين.

قد يتساءل القارئ ما هي مجموعة العشرين؟ وأين تكمن أهمية المشاركة في هذه المبادرة؟ وكيف إستفادت الدول منها؟ وما هي المشاريع والبرامج التي ساهم فيها الصندوق خارج المبادرة؟ وهي تساؤلات مشروعة، والإجابة عنها هي الهدف الرئيسي لهذه المقالة.

تعتبر مجموعة العشرين المنتدى الرئيسي للتعاون الإقتصادي الدولي وتضم قادة من جميع القارات ويمثلون دولاً متقدمةً ونامية. وتمثل الدول الأعضاء في مجموعة العشرين مجتمعةً حوالي 80 % من الناتج الإقتصادي العالمي، وثلثي سكان العالم، وثلاثة أرباع حجم التجارة العالمية. ويجتمع ممثلو دول المجموعة لمناقشة القضايا المالية والقضايا الإجتماعية والإقتصادية. وقد تأسست مجموعة العشرين في عام 1999، وكانت تُعقد على مستوى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لعقد مناقشات رفيعة المستوى عن القضايا الإقتصادية والمالية . وفي أعقاب الأزمة المالية في عام 2008، رُفع مستوى المجموعة لتضم قادة الدول الأعضاء. وإنعقدت قمة قادة مجموعة العشرين الأولى في واشنطن في نوفمبر 2008. ونتيجة لذلك وسِّع جدول أعمال مجموعة العشرين ليتجاوز القضايا الإقتصادية والمالية ويشمل القضايا الإجتماعية والإقتصادية والتنموية.

وما أهمية مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وعلاقتها بجائحة كورونا؟ للإجابة على هذا التساؤل يجب علينا أن نعي مفهوم الديون الخارجية وأهميتها لدول وحكومات العالم، حيث يشير مفهوم الدين بشكل عام الى الإلتزام الذي يتعين على الدولة دفعه (أو إعادة دمجه). وتلجأ الحكومات للإقتراض بهدف سد الفجوة التمويلية في الإنفاق الإستثماري للدولة الناجم عن التفاوت بين نفقاتها ومداخيلها لتحقيق أهدافها الإنمائية. إذ تقترض الدول بدافع فكرة رئيسية تتمثل في تعزيز تنميتها الإقتصادية عن طريق تنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإجتماعية في قطاعي الصحة والتعليم. وعادة ما تلجأ الدول للإقتراض من الأسواق المالية إذا ما كانت ملائتها المالية تسمح بذلك. أما إذا كانت ملائتها المالية متدنية فتلجأ هذه الدول إلى المنظمات الإنمائية الثنائية أو الإقليمية أو الدولية للحصول على التمويل المطلوب لأغراضها الإنمائية.

وإذا كان تفاوت المصروفات والإيرادات حاضراً قبل أن تعصف الجائحة في العالم فكيف للدول الفقيرة أن توازن ما بين الإنفاق في سبيل التنمية الإقتصادية والإنفاق في سبيل مكافحة الجائحة؟ خاصة وأن العالم يعيش أعمق ركود عالمي منذ الحرب العالمية الثانية؟ طبعاً غير ممكن! لذا كان لزاماً على المجتمع الدولي متمثلاً بمجموعة العشرين أن يستجيب لدعوة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإقرار مبادرة تأجيل سداد خدمة الدين وذلك بهدف مساعدة الدول الفقيرة على مواجهة التأثيرات الحادة لجائحة كورونا، حيث بات بمقدور هذه الدول تركيز مواردها المالية لمكافحة الجائحة وحماية الأرواح وتعزيز سبل كسب الرزق لملايين الأشخاص، عن طريق إنفاق هذه الموارد التي أتاحتها المبادرة في مختلف المجالات سواء كانت صحية أو إجتماعية أو إقتصادية.

بناءً على ما سبق، وتأكيداً لإلتزام دولة الكويت بدعم ومساندة الدول النامية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، فقد شارك الصندوق الكويتي في هذه المبادرة عن طريق إعادة جدولة خدمة الدين (الأقساط والفوائد) المستحق سدادها، بما في ذلك المتأخرات إن وجدت، خلال الفترة 05/01 – 12/31 عام 2020، للدول المؤهلة للمبادرة والتي قدمت طلباً رسمياً للإستفادة منها.

ختامًا أود أن أؤكد أن الصندوق لا يدخر جهدًا ولا وقتًا في سبيل العمل التنموي والإنساني، سواءً كان في إطار مبادرات دولية أو إقليمية بشكل تضامني أو بشكل فردي. ورغم كلفة هذه المساهمات المالية إلا أن الصندوق قد حقق متانة مالية على مر السنوات نتيجةً لإدارته الحصيفة لأصوله وموارده المالية، وأن جميع مساهمات الصندوق سواء كانت قروض أم منح يتم تمويلها من موارد الصندوق ولا تثقل كاهل حكومة دولة الكويت، بل على العكس فبالإضافة لعمل الصندوق في مساعدة الدول حول العالم فإنه قد ساهم في عدة مبادرات داخل دولة الكويت جلها وجه للمساهمة في حل المشكلة الإسكانية عن طريق دعم بنك الإئتمان الكويتي بحوالي 500 مليون دينار كويتي و تحويل جزء من صافي أرباحه السنوية بشكل سنوي لمؤسسة الرعاية السكنية ، حيث بلغ إجمالي ما تم تحويله للمؤسسة حوالي 377 مليون دينار كويتي كما في نهاية السنة المالية 2021/2020 .

البدر يودع الصندوق
بعد عطاء دام لأكثر من 40 عاماً

بعد رحلة عمل وعطاء قضاها بين أروقة الصندوق الكويتي للتنمية وبعد مشوار حافل بالإنجازات دام لأكثر من 40 عاما، ترجل السيد عبدالوهاب البدر من منصبه كمدير عام للصندوق.

وكان السيد البدر قد شغل منصب نائب مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية في عام 1988 وحتى صدور مرسوم أميري بتكليفه مديرا عاما للصندوق في عام 2005 من قبل سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح خلفا للمدير العام السابق السيد بدر الحميضي.

يذكر أن السيد عبدالوهاب البدر من مواليد عام 1955 ويحمل بكالوريوس تجارة تخصص اقتصاد من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1977.

وأستهل البدر مشواره بالعمل في الصندوق الكويتي للتنمية كخبير اقتصادي عام 1978، وقد تدرج في عدد من المناصب قبل تعيينه مديرا عاما للصندوق، فقد عين مديرا لإدارة العمليات عام 1983، ونائبا للمدير العام لشؤون العمليات عام 1986، ونائب المدير العام عام 1988.

وتتقدم أسرة الصندوق الكويتي للتنمية بعظيم الشكر والتقدير والاحترام والإمتنان للسيد عبدالوهاب البدر على مسيرة العطاء الحافلة والعمل الدؤوب طوال أكثر من 40 عاما في الصندوق، متمنية له دوام التوفيق والسداد في حياته المستقبلية.

اليوم العالمي للاجئين

20 يونيو

مخيمات لاجئين الروهينغا في بنغلاديش

الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund

KuwaitFund KuwaitFundOfficial

www.kuwait-fund.org